الحذف التركيبي وأثره الدلالي في كتاب عبث الوليد

الدكتورة /هيفاء بنت عبد الرحمن بن محمد الحواس

أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم اللغة العربية - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية

Synthetic deletion and its semantic effect in the book Abath Al-Walid

Dr. Hayfa A. Alhawas

.Assistance prof. Arabic Language Dept

Islamic University of Emam Mohammed Ben Saud

KSA, Alhofuf, h-alhawass@hotmail. com

This study highlighted the positions of the letter and word omission in the Diwan of Abath Al-Walid Al-Buhturi, and it examined ten positions of letter omission, and four positions of word omission. This study conducted to search Almaary explanation about this omission and clarify the different ideas of grammarian about omission. The study concluded that deletion is a sign of eloquence and veneration and is linked to the meaning of the poet, and that most omissions are permissible and occur in abundance in the words of Arabs, and in the Book of God Almighty, such as omitting the addition (Ya) and omitting the interrogative hamza, as it concluded that some omissions in Diwan al-Buhturi very rare, such as deleting the Ya from the deficient added, and deleting (kam)

Keywords: deletion, deletion face, authorizers, impediments

المستخلص:

تناول البحث مواضع حذف الحرف والكلمة في ديوان عبث الوليد للبحتري، ووقفت على عشرة مواضع من حذف الحرف، وأربعة مواضع من حذف الكلمة، وعمد البحث إلى ذكر رأي شارح الديوان وهو المعري في هذا الحذف، وتوضيح آراء النحاة حول مسائل الحذف المذكورة، وخلص البحث إلى أن الحذف من دلائل الفصاحة والتعظيم، وأن الحذف مرتبط بمعنى البيت، كما أن معظم المحذوفات جائزة وواقعة بكثرة في كلام العرب، وفي كتاب الله تعالى كحذف (ياء) الإضافة، وحذف همزة الاستفهام، كما خلص إلى أن بعض المحذوفات في ديوان البحتري شديدة الندرة، كحذف الياء من المنقوص المضاف، وحذف (كم).

الكلمات المفتاحية: الحذف، وجه الحذف، المجيزون، المانعون.

الإطار العام:

[١] موضوع البحث:

أدرك النحاة القدامى مفهوم الحذف ودوره في الكثير من الأبواب النحوية، ومن يتأمل أبواب النحو يجد أن جلها قائم على إبراز دور الحذف في الربط والتلاحم، فالحذف طريقة في الربط أفضل من الاعتماد على الذكر، وقد أدرك النحاة كذلك قيمة الحذف في تماسك النص وما ينتج عن ذلك من آثار دلالية.إن الحذف علاقة داخل النص، ويمكن حذف ما لا يعدُّ فرضاً تترتب عليه نتائج في بقية النص، والمعنى المقصود هو الذي يحكم طبيعة الحذف، ومدى وضوح الدلالة المقصودة من النص بعد الحذف، ووجود المؤشرات السابقة للمحذوف. إن الحذف ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية، حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام، أو إلى حذف ما قد يمكن للسامع فهمه اعتماداً على القرائن المصاحبة حالية كانت أو عقلية أو لفظية، كما قد يعتري الحذف بعض عناصر الكلمة الواحدة فيسقط منها مقطعاً أو أكثر، ولعل مقارنة عابرة بين المنطوق والمكتوب في بعض اللغات تكفي في الدلالة على الحذف الذي يعتري أواخر الكلمات.

وقد ربط البحث الجانب التطبيقي بكتاب عبث الوليد، ذلك الكتاب الذي تتبع فيه المعري شعر البحتري، وأشار إلى ما لاحظه من مشكل فيه، يوضح أحياناً وجه ما فعله الشاعر، وينتصر له، وأحياناً يسجله خطأ عليه وينتقده، ولذلك كان هذا السِّفر ثروة ثمينة ضمَّ فيها مؤلفه عدداً كبيراً من المسائل النحوية والصرفية واللغوية والعروضية. وقد ظهر الشاعر أبوتمام، والبحتري في زمن متقارب، وقد أشعلا الساحة الأدبية بشعرهما، ثم جاء المتنبي الذي ملأ الدنيا وشغل الناس، فكثر الكلام حولهم، من أشعر الثلاثة؟ ومن يتفوق منهم؟ فأُلفت الكتب في الموازنة بينهم. فأخرج لنا الآمدي كتابه (الموازنة بين الطائيين)، والجرجاني ألف كتاباً أسماه (الوساطة بين المتنبي وخصومه)، وجاء المعري وهو أديب كبير، ولغوي بارع، له مصنفات عدة، أخذ عنه الناس، وسار إليه الطلبة من الآفاق، وكاتبه العلماء والوزراء وأهل العلم والقدر. فشرح دواوين الثلاثة فسمى شرحه لديوان أبي تمام بـ(ذكرى حبيب)، وشرحه لديوان المتنبي بـ(معجز أحمد) وشرحه لديوان البحتري بـ(عبث الوليد) [١]. وعلى الرغم من أهمية هذا الكتاب إلا أنه لم يولَ عناية تليق به حتى جاءت الباحثة نادية علي الدولة وحققت هذا الكتاب كأحسن ما تُحقق المخطوطات، وخدمته خدمة رائعة[٢]، ولأن في البلاغة جمالاً، والبحث فيها يولد أسراراً، فآثرتُ الوقوف على مواضع الحذف في هذا السفر الثمين، فالحذف شجاعة، وجمال، وفخامة، وقد وقع في كتاب الله تعالى، وفي كلام رسوله ﷺ، وفي كلام العرب شعراً ونثراً.

[٢] أهداف البحث: يهدف البحث للكشف عن:

أولاً: تحرير مصطلح الحذف لغةً واصطلاحاً، وبيان أنماطه في كتاب عبث الوليد.

ثانياً: الكشف عن القيمة اللغوية لكتاب عبث الوليد، والثروة اللغوية التي تنتج عن التقاء الشعراء بالأدباء.

ثالثاً: إظهار موقف المعري من الحذف في شعر المتنبي من خلال كتاب عبث الوليد.

رابعاً: بيان الأثر الدلالي للحذف، وعلاقة ذلك بالسياق من خلال كتاب عبث الوليد.

[٣] منهج البحث:

اعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يصف الظاهرة موضوع البحث من خلال قراءة تحليلية للمصادر النحوية، ثم جمع النصوص التي ذكرها النحاة، وتصنيفها، بعد ذلك يأتي دور تحليل النصوص وربطها بما ذُكِر في كتاب عبث الوليد.

[٤] الدراسات السابقة:

لم تُعن دراسة على حد اطلاعي بتناول موضوع: الحذف التركيبي وأثره الدلالي في كتاب عبث الوليد، إلاَّ أن هناك دراسات لامست بعض الجوانب من الموضوع، وقد اطلعت منها على:

١. المسائل النحوية والصرفية بين "عبث الوليد" و"معجز أحمد" دراسة موازنة، للباحثة/ عبير بنت عبد الله عايض النفيعي، رسالة دكتوراه بقسم اللغة والنحو والصرف، جامعة أم القرى، ٢٠٢٠م.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق نسبة كتاب (معجز أحمد) إلى أبي العلاء المعري والتأكيد على إثباته أو نفيه بطريقة علمية، وذلك من خلال: دراسة المسائل النحوية والصرفية واللغوية المشتركة بين الكتب الثلاثة: (عبث الوليد، واللامع العزيزي، ومعجز أحمد)، والمقابلة والموازنة فيما بينها، والوصول إلى ما هو معروف عن منهج المعري واختياراته، وقد بدأتْ الباحثة بدراسة تاريخية لكلٍ من: المعري والبحتري والمتنبي، ثم دراسة وصفية للكتب الثلاثة محل الدراسة، وفي الفصل الأول كانت دراسة لثلاث وعشرين مسألة نحوية، تتعلق ببعض الأوجه النحوية الجائزة في العربية، وبالمنع من الصرف وعلله، وبالعوامل، وبقضايا تركيبية، واختص الفصل الثاني بدراسة عشر مسائل صرفية تتعلق بأفعل التفضيل، وبالأبنية والأوزان، وبالقلب المكاني، بالإضافة إلى مسائل صرفية متفرقة، وفي الفصل الثالث: دراسة تسع مسائل لغوية، تتعلق بدلالة المفردات، وبلغات العرب، ثم تناولت الدراسة في فصلها الرابع شرح المعري لشعر البحتري وشعر المتنبي، (دراسة موازنة) بين الكتب الثلاثة، وذلك في خمسة مباحث: أولها عن (اللامع العزيزي) و(معجز أحمد)، دراسة تاريخية، وثانيها: المسائل اللغوية النحوية والصرفية في الكتب الثلاثة (نظرة شاملة)، وثالثها: الملامح النقدية في كتب الدراسة من خلال دراسة المسائل، ورابعها: شخصية الشارح وموقفه من الشاعر، وخامسها: (معجز أحمد) ومؤلفه: أدلة النفي والإثبات.

٢. الآراء النحوية عند أبي العلاء المعري في ضوء كتابه" عبث الوليد"، الدكتور/ محمد مصطفى عبد العال القطاوي، بحث منشور بحولية كلية البنات، العدد الخامس، ٢٠٠٤م. حاول البحث أن يعالج سبع مسائل نحوية، وهي: إجراء شياطين مجرى جمع المذكر السالم، وإعمال "زعم" مجرى الظن، ورفع"بين" ونصبها، والاستثناء الموجب، وجواز دخول الألف واللام على"كل وبعض"، وحذف نون الوقاية، وواو العطف.

إن كل ما سبق ذكره من دراسات جامعية، أو أبحاث منشورة، لا تتعارض مع هذا البحث، ولا تلتقي معه، حيث إنها تتصل بمسائل واتجاهات محددة، تختلف في وجهتها عن موضوع هذا البحث.

[٥] خطة البحث:

المقدمة: وتشمل:

[١] موضوع البحث. [٢] أهداف البحث.

[٣] منهج البحث. [٤] الدراسات السابقة.

[٥] خطة البحث.

المبحث الأول: الحذف: تعريفه، شروطه، فوائده.

المبحث الثاني: أنماط حذف الحرف، وأثره الدلالي في كتاب عبث الوليد

النمط الأول: حذف (قد).

النمط الثاني: حذف (أن) الناصبة.

النمط الثالث: حذف همزة الاستفهام.

النمط الرابع: حذف نون التثنية من غير إضافة.

النمط الخامس: حذف (ياء) الإضافة.

النمط السادس: حذف الياء من لام المنقوص في غير القافية.

النمط السابع: حذف ياء المنقوص من الاسم المضاف إلى مضمر.

النمط الثامن: إضمار حرف الجر.

النمط التاسع: حذف (لا) قبل (تفتأ) في غير جواب القسم.

النمط العاشر: إضمار (كم).

المبحث الثالث: أنماط حذف الكلمة، وأثره الدلالي في كتاب عبث الوليد

النمط الأول: إضمار الفعل بعد الدعاء.

النمط الثاني: حذف ثاني مفعولي الظن إذا عُلم.

النمط الثالث: إيقاع المصدر وصفاً أو خبراً على تقدير مضاف محذوف.

النمط الرابع: حذف الجار والمجرور.

الخاتمة:

أولاً: أهم النتائج.

ثانياً: قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: الحذف: تعريفه، شروطه، فوائده.

تعريف الحذف:

الحذف في اللغة: إسقاط الشيء، يقول الجوهري: (حَذْفُ) الشَّيْءِ إِسْقَاطُهُ[٣]، وفي الاصطلاح جاء في الكليات: والحذفُ، إِسْقَاط الشَّيْء لفظاً وَمعنى[٤]، والحذف: قطف الشيء من الطرف كما يحذف طرف ذنب الشاة[٥]، وهو يختلف عن الإضمار في كون الإضمار: إسقاط الشيء لفظاً لا معنى. وقد تناول القدماء ظاهرة الحذف ونعتوها بمصطلحين هما: "الحذف"، و"الإضمار"، ووقع استعمال كل منهما معاقباً للآخر، بحيث يبدو للناظر أن لهما دلالة واحدة، وقد انتقد ابن مضاء القرطبي هذا الخلط في استعمال المصطلحين بمعنى واحد غالباً، والتفريق بين استعمالهما في أحيان قليلة[٦]، والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ويقولون: (أعني حُذَّافهم) أن الفاعل يضمر ولا يحذف، فإن كانوا يعنون في المضمر مالا بد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فهم يقولون: هذا انتصب بفعل مضمر، لا يجوز إظهاره، والفعل الذي بهذه الصفة لابد منه، ولا يتمّ الكلام إلا به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلا بناصب، وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء، ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء، فهم يقولون في قولنا (الذي ضربت زيد) إن المفعول محذوف تقديره ضربته، فإن فُرِّقَ بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراده، وبما يظن أن المتكلم أراده ويجوز أن لا يريده، فهو فرق، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق. [٧]ولعله من المفيد أن نشير إلى أن المصطلحين، الحذف والإضمار يستعملان بمعنى واحد عند النحاة، فسيبويه يتكلم في مواضع كثيرة عن الحذف في الأسماء والأفعال، وعن الإضمار في الأفعال، ولا يتبين من استعماله تفرقة بينهما. [٨]ويقرر ابن جني في (باب في شجاعة العربية) أن العرب قد حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته[٩]، وأن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه[١٠]، أي أن كل تقدير لمحذوف يقتضيه المعنى، ولا تعارضه قوانين النحو هو الأصل قبل الحذف. [١١]وكذلك أورد عبد القاهر كثيراً من النماذج التعبيرية الناقصة بالنظر إلى بنيتها المثالية، ولم يرَ في هذا النقص خللاً بالنظم، بل على العكس يرى أنه: "بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيهٌ بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن"[١٢].

شروط الحذف: ويشترط في الحذف شروط ثمانية ذكرها ابن هشام في المغني[١٣]:

الأول: وجود دليل إن كان المحذوف عمدة، أما إن كان فضلة فالشرط ألا يكون في حذفه ضرر.

الثاني: ألا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا ما يشبهه.

الثالث: ألا يكون مؤكداً، فلا يحذف العائد في نحو قولك: الذي رأيته نفسه زيد.

الرابع: ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله.

الخامس: ألا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر استعمالها ولا يمكن القياس عليها.

السادس: ألا يكون عوضاً عن الشيء فلا تحذف (ما) في (أما أنت منطلقاً) ولا (التاء) من نحو: (عدة وزنة).

السابع: ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، فلا يحذف المفعول –وهو الهاء– من (ضربني وضربته زيد)، لئلا يتسلط على (زيد)، ثم يقطع عنه برفعه للفعل الأول.

الثامن: ألا يؤدي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، فلا يحذف الضمير في: (زيد ضربته)؛ لأنه يؤدي إلى إعمال المبتدأ وإهمال الفعل مع أنه أقوى.وبالنظر لهذه الشروط التي اشترطها ابن هشام للحذف نجدها في حاجة لمزيد من الدراسة والتفصيل وتتبع الظاهرة في مواضعها دون الاقتناع بالأقيسة العقلية التي تخالفها اللغة في كثير من الحالات، ومن المتفق عليه لدى النحاة القدامى توفر شرطين للحذف، هما: وجود دليل يدل على المحذوف، وألا يؤدي الحذف إلى لبس في المعنى، فوجود الدليل يتمثل في القرينة المصاحبة حالية أو عقلية أو لفظية، وهي من أهم شروط الحذف، أما الشرط الثاني فمتصل بوضوح المعنى، وهذا هو هدف أي رسالة كلامية، ويشترك في هذا المرسل والمتلقي.ومن المفيد أن نشير إلى أن الدكتور طاهر سليمان حمودة قد فصل القول حول الشرطين السابقين موضحاً أنواع القرائن التي تدل على الحذف، وكذلك الأدلة التي تدل على هذه الظاهرة. (١٤)

فوائد الحذف:

الحذف دليل الفصاحة، وهو نوعٌ من الإيجاز، والبلاغة هي الإيجاز، والعرب تحذف ما ترى أن حذفه يضفي جمالاً وبهاءً على الكلام، كما أن فيه تعظيم وتفخيم، وأحياناً يكون جهلاً بالمحذوف، وصيانة للفواصل، وغيرها(١٥).

والأصل في الحذف أن يدل عليه دليل كما ذكر في الشروط، ويسمونه حينئذ: (حذف اختصار)، فإن لم يدل عليه دليل سمي: (حذف اقتصار)، يقول ابن هشام: "جرت عَادَة النَّحْوِيين أَن يَقُولُوا يحذف الْمَفْعُول اختصاراً واقتصاراً ويريدون بالاختصار الْحَذف لدَلِيل وبالاقتصار الْحَذف لغير دَلِيل"(١٦).وقد ذكر الزركشي من فوائد الحذف:"التفخيم والإعظام، لما فيه من الإبهام لذهاب الذهن في كل مذهب وتشوقه إلى ما هو المراد فيرجع قاصراً عن إدراكه فعند ذلك يعظم شأنه ويعلو في النفس مكانه ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد وخلص للمذكور، ومنها: زيادة لذة بسبب استنباط الذهن للمحذوف، وكلما كان الشعور بالمحذوف أعسر كان الالتذاذ به أشد وأحسن، ومنها: زيادة الأجر بسبب الاجتهاد في ذلك بخلاف غير المحذوف كما تقول في العلة المستنبطة والمنصوصة، ومنها: طلب الإيجاز والاختصار وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل، ومنها: التشجيع على الكلام ومن ثم سماه ابن جني: [شجاعة العربية]، ومنها: موقعه في النفس في موقعه على الذكر، ولهذا قال شيخ الصناعتين عبد القاهر الجرجاني: ما من اسم حذف في الحالة

المبحث الثاني: أنماط حذف الحرف، وأثره الدلالي في كتاب عبث الوليد

النمط الأول: حذف (قد).

النمط الثاني: حذف (أن) الناصبة.

النمط الثالث: حذف همزة الاستفهام.

النمط الرابع: حذف نون التثنية من غير إضافة.

النمط الخامس: حذف (ياء) الإضافة.

النمط السادس: حذف الياء من لام المنقوص في غير القافية.

النمط السابع: حذف ياء المنقوص من الاسم المضاف إلى مضمر.

النمط الثامن: إضمار حرف الجر.

النمط التاسع: حذف (لا) قبل (تفتأ) في غير جواب القسم.

النمط العاشر: إضمار (كم).

النمط الأول: حذف (قد).

قال البحتري:

سيحملُ أثقالي تبرّعُ مُنعمٍ بأنعمهِ أدَّتْ ركابي ثِقالُها(١٧)

قال أبو العلاء المعري:" كان في الأصل (أدَّت) بتشديد الدال، ولهُ وجه؛ وذلك أنه يريدُ أنَّ ركابي أدَّتها إلى هذا الممدوح ثِقال أنعمه، ويكون (أدَّتها) من التأدية، وهذا كنحو ما يُقال: قادني إليك إحسانُك، وأتاك بي فضلُك، وفي الحاشية (آدَتْ ركابي)، بالمدّ وهو الوجه، أي أثقلتْها، وقوله:"آدَتْ ركابي ثِقالُها" الجملة في موضع حال، وهو من المواضع التي يحسن فيها (قد)، ثم تُحذف، كأنه قال: (بأنْعُمِهِ قدْ آدَتْ ركابي ثِقالُها)[١٨].هذه القصيدة التي مطلعها:

وُقوفُكَ في أطْلَالِهِم وسُؤالُها يريكَ غروبَ الدمعِ كيفَ انهِمَالُها[١٩]

يمدح البحتري فيها إبراهيم بن المدبر، ويذكر سلامته من أسر الزنج الذين دخلوا عليه في الأهواز وضربوه وأسروه ظلماً، وقد مدحه البحتري في أكثر من قصيدة[٢٠]. في هذا البيت ذكر أبو العلاء أن قول البحتري (آدتْ ركابي ثِقالها) أنها في موضع حال، وأن الجملة يحسن فيها وجود (قد) وقد حُذفت، والتقدير: (بأنْعُمِهِ قدْ آدَتْ ركابي ثِقالُها).

أقول: جملة الحال إذا تصدرت بفعل ماضٍ تجب فيها (قد) في أحوال، منها[٢١]:

١. إذا كان الفعل ماضياً مثبتاً متصرفاً عارٍ من الضمير غير تالٍ (إلا)، ولا متلو بـ(أو) نحو قول امرئ القيس (الطويل):

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لنَومٍ ثيابَها لَدَى السِّتْرِ إلّا لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ [٢٢]

الشاهد في قوله: (وَقَدْ نَضَّتْ) حيث جاءت جملة الحال متصدرة بـ(قد)؛ لأن فعلها ماض مثبت متصرف عارٍ من الضمير، غير تالٍ (إلا) ولا متلو بـ (أو).

٢. إذا كان الفعل ماضياً مثبتاً مقترناً بضمير، فتجب فيه (قد)؛ لتقربه من الحال. نحو قوله سبحانه: ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام:١١٩]، فإذا لم تكن (قد) ظاهرة قُدِّرت نحو قوله سبحانه: ﴿ أَوْجَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء:٩٠].

هذا ما جزم به البصريون[٢٣]، وبعض المتأخرين كابن عصفور، والجزولي، وهو قول المبرد، والفارسي[٢٤]، وفي بيت البحتري ذكر المعري أن قوله (آدتْ ركابي ثقالها) الجملة في موضع حال وهو من المواضع التي يحسن فيها (قد) ثم تُحذف كأنه قال: (بأنْعُمِهِ قدْ آدَتْ ركابي ثِقالُها)[٢٥]، وعبَّر المعري بوجوب وجود (قد) في هذه الجملة بـ(الحسن)، ولعله يريد الوجوب، وإن كان لايريده فلعله يميل إلى رأي الكوفيين الذين يرون جواز وقوع الفعل الماضي حالاً دون وجود (قد)[٢٦]، وقد ذهب لهذا القول أبو حيان[٢٧]، ومن البصريين أبو الحسن الأخفش[٢٨]، وغيرهم.وقد جاء حذفها في الشعر، كما في قول الشاعر:

وَإنّي لتعروني لذكراك هزّةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ [٢٩]

والتقدير: (قد بلله القطر).وجاء حذفها في الحديث الشريف، كما روى البخاري: "عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمانَ بْنِ عَفَّانَ: أَنَّهُ رَأَى عُثْمانَ دَعَا بِوَضُوءٍ، فأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إنَائِهِ، فَغَسَلَهُما ثَلاثَ مَرَّاتٍ..."[٣٠]، والتقدير: (قد دعا بوضوء). وعليه فما فعله البحتري من حذف (قد) لم يكن خارجاً عن قواعد العربية، وهو كثير. كما أنه لم يُحدث خللاً في معنى البيت، بل كان حذفها فيه دلالة على انسياب الجملة انسياباً لطيفاً دون وجود (قد) قبلها.

النمط الثاني: حذف (أن) الناصبة.

قال البحتري:

بدائع تأبى أن تبينَ لشاعرٍ سوايَ إذا مارامَ يومًا يقولُها[٣١]

قال المعري:" أراد (أن يقولها)، فحذف (أن)، وهو جائزٌ، إلا أنه رديء، ومن جنسه قول طرفة:

أَلا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى وَأَن أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْت مُخْلِدِي [٣٢]

وبعضُ الناس يفرُّ من حذف (أن) فيقول: ألا أيهذا الزاجريُّ أن أحضرَ الوغى.وقال ذو الرمة:

وَحَقَّ لِمَنْ أَبُو مُوسَى أَبُوهُ يُوَفِّقُهُ الَّذِي نَصَبَ الْجِبَالَا [٣٣]

أراد (أن يوفقه)[٣٤].

أقول: إن حذف (أنْ) الناصبة أو إهمالها ورفع ما بعدها جائز؛ لعدة أمور، منها:

١. وقوعه في كتاب الله العظيم الذي لا فصاحة أعظم من فصاحته. قال سبحانه:" تأمروني أعبد" [الزمر:٦٤]، ووقوعه في كلام العرب. كما في قول طرفة (أحضرُ الوغى) بالرفع على رواية البصريين، وقول ذي الرمة: (يوفقه).

٢. حملاً على أختها (ما) المصدرية في رفع الفعل بعدها.وهذا هو رأي البصريين[٣٥]، في حين أنَّ الكوفيين يرون جواز حذفها وبقاء عملها دون وجود (واو المعية، أو فاء السببية، أو حتى، أو أو)، قال العكبري:" إذا حُذفت (أن) فالجيّد ألا يبقى عملها إلا أن يكون تَمَّ بدل مثل الفاء ونحوها، وقال الكوفيون: يبقى عملها"[٣٦] ولعل وصف المعري بكون حذفها جائز ولكنه رديء، قصد بالجواز حذفها وبقاء عملها؛ بأنه جائز في الشعر، ولكنه رديء في سائر الكلام، وهو رأي البصريين، وغيرهم، ومن هؤلاء ابن عصفور، فقد قال في ضرائره:"ولا يجوز ذلك في سعة الكلام، فإن جاء شيء منه حفظ ولم يقس عليه لشذوذه"[٣٧]، ومما جاء من كلام العرب في حذفها وبقاء عملها، نحو قولهم[٣٨]:"تَسْمَعُ بالمَعِيدِيّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"، وقولهم:"مره يحفرَها"، وقولهم:"خذِ اللص قبل يأخذَك"، فقد حذفت "أن" الناصبة في هذه الشواهد، ونصبوا "تسمعو"يأخذك"، و"يحفرها"، قال ابن هشام:"وهو شاذ، يُحفظ ولا يقاس عليه"[٣٩].في حين أنَّ الكوفيين قد أجازوا ذلك[٤٠].

أما إذا قصد بأن حذفها ورفع الفعل بعدها بأنه رديء؛ ولعل هذا هو الأقرب؛ لأن الشواهد التي أوردها قد حذفت فيها (أن) ورُفع الفعل بعدها، فإن وروده في كتاب الله وفي كلام العرب يردّ كونه رديئًا، والله أعلم، وقد أجازه سيبويه بقوله:"ولو قلت: مُرْهُ يَحفرُها على الابتداء كان جَيِّدًا"[٤١]. قال ابن مالك:

وَشَذَّ حَذْفُ "أَنْ" وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

يصرح ابن مالك أن المقبول في حذف (أن) ونصب ما بعدها محصور في المواضع العشرة التي تأتي فيها (أن) مضمرة وجوباً أو جوازاً، وما سوى ذلك فهو شاذ ولا يُقاس عليه، ولم ينص على شذوذ حذفها ورفع الفعل بعدها، ففهم من ذلك عدم شذوذ حذفها ورفع الفعل بعدها، واستدل ابن مالك على صحة ذلك بقوله سبحانه[٤٢]:﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفا وَطَمَعا﴾ [الروم:٢٤]، وقوله سبحانه: ﴿تَأْمُرُونِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤]، وقد أجاز الأخفش حذفها قياساً بشرط رفع الفعل بعدها[٤٣]، واستدل بما سيق من آيات الله تعالى ذكره، وشعر العرب.ونقل صاحب الهمع اختلاف العلماء في القياس على ما سُمع من ذلك، فقال:" وَاخْتلف النُّحَاة فِي الْقيَاس على مَا سمع من ذَلِك فَذهب الْكُوفِيُّونَ وَبَعض الْبَصرِيين إِلَى الْقيَاس عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو حَيَّان:" وَالصَّحِيح قصره على السماع لِأَنَّهُ لم يرد مِنْهُ إِلَّا مَا ذَكرْنَاهُ وَهُوَ نزر فَلَا يَنْبَغِي أَن يَجْعَل ذَلِك قانوناً كليا يُقَاس عَلَيْهِ فَلَا يجوز الْحَذف وَإِقْرَار الْفِعْل مَنْصُوبًا وَلَا مَرْفُوعاً، ويقتصر فِي ذَلِك على مورد السماع"[٤٤].

وقد استفاضت الشواهد كثرة في حذف أن ورفع الفعل بعدها، ومن ذلك قول الفرزدق:

فحقُّ امرئٍ بين الوليدِ قناتهُ وكندةَ فوقَ المرتقى يتصعَّدُ [٤٥]

أراد: (أن يتصعد) فحذف (أن). وقول جرير:

نفاكَ الأغرُّ بن عبد العزيزِ ومثلك يُنفى من المسجدِ[٤٦]

أي: وحقك أن تُنفى، وقول جميل:

جَزِعْتُ حِذارَ البَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا وحَقَّ لِمثْلِي يا بُثَيْنَةُ يَجْزَعُ [٤٧]

أراد: أن يجزع، وقول الآخر:

وما راعَنِي إلَّا يَسِيرُ بشُرْطَةٍ وعَهْدِي به قَيْنًا يَفُشُّ بِكِيرِ [٤٨]

يريد: إلا أن يسير. وجاء حذف (أن) في شعر المتنبي كثيراً[٤٩]، وهذا إن دلَّ على شيء فإنه يدل على جواز حذف (أن) ورفع الفعل بعدها في الشعر والنثر، وحذف (أن) هنا في بيت البحتري أضفى دلالة لطيفة حيث جاء فعل (القول) دون سابق إنذار، ولاشك أن في هذا جمالٌ وأسرار، وكأنه يريد القول دون تلكؤ أو تردد. وأما نصب الفعل بعد حذفها فهو يدخل في الضرائر، ويُقاس عليها ماورد من ذلك في بعض كلام العرب النثري من أمثال وغيرها.ثم قال المعري:" وإذا كانت (أن) وما بعدها في موضع نصب واقعة موقع المفعول، فحذفها أحسنُ منه إذا كانت في موضع رفع كالخبر والإنشاء، وقولهم:"تسمعَ بالمعيدي لا أن تراه" هو ممّا حُذفت فيه (أن)، ولكن المثل يجوز فيه ما يجوز في ضرورة الشعر؛ لأن استعماله يكثر، وبعض الرواة يُظهر (أن) فيقول:" أن تسمعَ بالمعيدي..."[٥٠].وقد كرر هذا القول في شرحه لديوان المتنبي، حيث قال:" وحذفها إذا كانت وما بعدها في موضع المفعول أحسن من حذفها إذا كانت هي وما يليها في معنى الفاعل" ثم ضرب أمثلة، فقال:" فقولك: أريد أقوم، أحسن من قولك: آن لزيد يقوم؛ لأن المفعول فضلة، والفاعل لا يجوز تركه كما لا يجوز ترك المفعول"[٥١].

النمط الثالث: حذف همزة الاستفهام:

يقول البحتري:

أنْسَى لياليا هناكَ وقد خلا من لهونا في ظِلِّهِ ما قدْ خلا[٥٢]

يقول المعري[٥٣]:" قوله (أنسى) يحتمل وجهين: أحدهما:

١. أن يكون أراد ألف الاستفهام فحذف، وهو كثير كما قال الأول:

فَوَاللهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بسبعٍ رميتُ القومَ أم بثمانِ[٥٤]

ويُروى (الجمر).

٢. والآخر أن يكون أراد (لا) فحذف، وذلك إنما يُستعمل في القسم؛ لأنه يدلُّ على ما بعده من الغرض، كما قال تأبَّط شرًا:

تالله آمنُ أنثى بعدما حلفت أسماء بالله من عهدٍ وميثاقِ[٥٥]

يريدُ (لا آمن) ولا يُحتمل أن يكون (أنسى).

أقول: جواز حذف همزة الاستفهام مسألة تنازع فيها العلماء، ما بين مانع، وما بين مجيز، فالبصريون[٥٦] يجيزون حذف همزة الاستفهام إذا دلَّ الكلام عليها وذلك في الضرورة الشعرية، وقد نص على هذه الضرورة مؤلفو كتب الضرائر كالقيرواني[٥٧]، وابن عصفور[٥٨]، وابن عبدالحليم[٥٩]، ومما استدلوا به قول الشاعر:

أَصْبَحْتُ فِيْهِم آمِنًا لَا كَمَعشَرٍ أَتَوْني، وَقَالُوا: مِنْ رَبِيْعَةَ أَوْ مُضَرْ؟ [٦٠]

والوجه أن يقول: أمن ربيعة، أو مضر؟ وأشار ابن عصفور أن أكثر ما يقع حذفها مع (أم)، وعلَّل ذلك؛ بأن في ذلك دلالة عليها، نحو قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[٦١]

والوجه أن يقول: أبسبعٍ، وقال أبو علي المظفر: "ويجوز للشاعر المولد حذف همزة الاستفهام للضرورة، مع دلالة الكلام عليها"[٦٢].في حين أجاز الكوفيون حذفها في سعة الكلام[٦٣]، وكذلك الأخفش[٦٤]، وابن جني، وابن هشام، وغيرهم، وجعل الأخفش من حذفها قوله سبحانه: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾[الشعراء:٢٢]، وقال ابن جني بعدما أورد قراءة ابن محيصن التي تدلُّ على حذفها في قوله سبحانه: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [البقرة:٦]، بهمزة واحدة في (أأنذرتهم) مقصورة[٦٥]، قال: "قيل: قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام على ما رأيت في غير هذا، فيجب أن تحمل هذا عليه أيضًا"[٦٦]، وقال ابن هشام:" وَالْألف أصل أدوات الِاسْتِفْهَام وَلِهَذَا خصت بِأَحْكَام، أَحدهَا: جَوَاز حذفهَا سَوَاء تقدّمت على أم، أم لم تتقدمها" [٦٧] ومن حذفها قول سبحانه: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾ [الأعراف:١١٣]، بإسقاط همزة الاستفهام، أي (أإنَّ)، وقد كثر حذفها في حديث رسول الله، ومنه ما جاء عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أتاني آت من ربي، فأخبرني – أو قال: بشرني – أنه: من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة " قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق»[٦٨].وعليه فإن حذف همزة الاستفهام الذي ورد في بيت البحتري أمر جائز؛ لكثرته نظماً ونثراً، وإذا كثر هذا الحذف في كلام العرب فالأولى أن يُحمل على الجواز لا على الضرورة، كما أنه يُفهم من السياق إن كان استفهاماً أو خبراً. وأما على الاحتمال الثاني، وهو إضمار (لا) قبل الفعل (أنسى)، فإن إضمار (لا) كثير في جواب القسم، ومنه قول امرئ القيس[٦٩]:

فقلتُ يَمينُ اللهِ أَبْرَحُ قاعِداً وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيكَ وَأَوْصَالِي

والتقدير: لا أبرح قاعداً.

قال سيبويه:" وقد يجوز لك وهو من كلام العرب أن تحذف (لا)وأنت تريد معناها. وذلك قولك: (والله أفعل ذاك أبدا)، تريد: والله لا أفعل"[٧٠].

وقد جاء إضمارها في غير جواب القسم، كما في قول الشاعر[٧١]:

وقولي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم تلاقونه حتى يؤوب المنخَّل

والتقدير: (لا تلاقونه)، أي لا تلاقون البعير بعد إطلاقكم إياه حتى يعود المنخَّل، كما أن حذفها في غير جواب القسم ورد في كتاب الله تعالى. ومنه قوله سبحانه: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء:١٧٦]،أي لئلا تضلوا، وقوله سبحانه: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة:١٨٤]، قال صاحب الكليات:" وحذف (لا) النافية يطرد في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعا نحو: "تالله تفتأ"[يوسف:٨٥]، وفي غيره نحو: "وعلى الذين يطيقونه فدية"[البقرة:١٨٤] [٧٢].وعليه فإن حمل بيت البحتري على الاحتمالين فلا بأس في ذلك، وكلاهما جاء عن العرب، وإن حمل على حذف همزة الاستفهام المفهوم من السياق، وأن هذا الاستفهام يحمل معنى النفي فهذا أقرب لدي، والله أعلم، وفي حذف همزة الاستفهام دلالة عميقة على أن الشاعر والقارئ اندمجاً معاً في مراد الشاعر فتم حذفها لفهمها من السياق.

النمط الرابع: حذف نون التثنية من غير إضافة:

قال البحتري:

تستنصرُ اللهَ على سيدٍ أزالَ عنكَ المائتيْ صفْعَهْ(٧٣)

قال المعري:" إن أضاف إلى القافية فرديء، لايجوز عند البصريين، وقد أجازه بعض الناس، وإن نصبَ القافية على التمييز، وحذف النون ساغ عند أهل البصرة وغيرهم، ويكون حذف النون هاهنا مثل حذفها في قوله(٧٤):

هما خُطَّتا إمّا إسَارٌ وَمِنَّةٌ وإمَّا دَمٌ والقَتْلُ بالحُرِّ أجْدَرُ

على رأي من رفع (إسارٌ)، ولم يجعل قوله (خطَّتا) مضافة إلى (إسار)(٧٥).

أقول: هذه المقطوعة للبحتري عبارة عن ثلاثة أبيات، البيت الأول قافيته مجرورة، والثانية مرفوعة، والثالثة التي نحن بصددها قال عنها المعري: إما أن تكون مجرورة من إضافة (المائتي) لـ(صفعهْ)، وهنا اقترنت (أل) بالمضاف، وهو ليس وصفاً، وإن كان مثنى، والبصريون يمنعون أن يجر المضاف مابعده إن كان وصفاً ومثنى أو مجموعاً، وإنما يوجبون نصبه لما بعده، يقول ابن مالك:"واسم الفاعل المقرون بالألف واللام على مذهب سيبويه وغيره من البصريين لا يجر زيداً ونحوه"(٧٦)، وقد عدَّه المعري رديئاً، وقد أجاز الكوفيون مثل هذا التركيب، نحو: (الثلاثة الأثواب)، وحجتهم السماع، قال صاحب الهمع:" وقالت الكوفية: أو أضيف عدد إلى معدود"(٧٧)، وهذا معنى قول المعري: وقد أجازه بعض الناس.وأما على نصب القافية وهي (صفعه) على التمييز، فإن هذا التركيب وقع فيه خلاف، من حيث كونه ضرورة، أو كونه جائزاً بلا ضرورة، فذهب البصريون إلى جوازه ضرورة، في حين أن الكسائي جوزه ولم يعدّ ذلك ضرورة، واحتج بما ورد في كلام العرب مما عُزي إلى الحجلة تُخاطب القطا، فتقول: "قَطَاقَطَا، بَيْضُكِ ثِنْتا، وبَيْضِي مِائَتا"(٧٨)، أي: (ثنتان، ومائتان). وقد جاء حذف النون من المثنى بلا إضافة في شعر العرب الفصحاء. ومن ذلك قول تأبط شرا الذي استدل به المعري:

هما خُطَّتا إمّا إسَارٌ وَمِنَّةٌ وإمَّا دَمٌ والقَتْلُ بالحُرِّ أجْدَرُ (٧٩)

في رواية من رفع (إسارٌ ومنة)، يريد: هما خطتان، وقول الآخر:

لنا أعْنُزٌ لبنٌ ثلاثٌ فبعضها لأولادنا ثنتا وفي بيننا عنزُ (٨٠)

يريد: لأولادها ثنتان، وفي قول أبي حناء الفقعسي:

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا (٨١)

وقد رواه الكوفيون بنصب (الحيات) وحذف النون من (القدما)، والتقدير: القدمان، وقول الآخر:

وَلَمْ تَنامِ العَيْنا (٨٢)يريد: العينان. وقول أبي نخيلة:

كأنَّ أُذْنَيْهِ إذا تَشَوَّفَا قَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا (٨٣)

يريد: قادمتان أو قلمان محرفان، فحذف النون للضرورة، وهكذا أنشده الكوفيون(٨٤).

ولهذا الحذف وجه؛ حيث شبهه العلماء بحذف النون من مثنى الاسم الموصول، وحذفها وقع في فصيح الكلام. نحو قول الأخطل:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلا المُلُوكَ وفكَّكَا الأَغْلالا (٨٥)

وقول الأشهب بن رميلة:

إنَّ الذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ هُمُ القومُ كلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ (٨٦)

واشترط أبو حيان لجواز حذف النون ضرورة أو مطلقاً بأن لا يكون حذفها مما يؤدي إلى الالتباس بالواحد، نحو: (هذان، وهاتان)، لأنك لو حذفت النون، لقلت: هذا وهاتا، فكان يلتبس بالمفرد(٨٧). في حين جعل ابن جني هذا القول دليلًا على أن حذف النون لغة(٨٨)، ولاشك أن في حذف النون هنا دلالة مرتبطة بمعنى البيت؛ فكما أزال المائتي صفعة عن ابن أبي الديك فقد أزال النون عن المضاف ليندمج اللفظ بالمعنى، فيخف في النطق، ويخف عن المقصود وهو ذلك العقاب الذي كان له.

النمط الخامس: حذف (ياء) الإضافة.

قال البحتري:

بَاتَ نَديماً لِيَ حَتَّى الصَّبَاحْ أَغْيَدُ مُجْدُولُ مَكَانِ الوِشَاحْ (89)

قال المعري:" كانتْ هذه القصيدة مُطلقة في النُّسخة، والصواب تقييدها، فأما حذفه الياء في مثل قوله (اطَّراح) و(جناح)، وهو يريد: (اطراحي وجناحي)، فهو كثير جداً في أشعار العرب، وغيرها، ومنه قول طرفة[90]:

مَن عائِدي اللَّيلَةَ أم مَن نَصيحْ بِتُّ بِنَصْبٍ، فَفُؤادي قَريحْ

يريد: (نصيحي)، وكذلك قول لبيد:

إنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيرُ نَفَلْ وبإذْنِ اللهِ رَيْثي وعَجَلْ [٩١]

يريد: (وعجلي) [٩٢].

أقول: ياء الإضافة هي: "الياء الزائدة الدالة على المتكلم، وتتصل بالاسم والفعل والحرف"[٩٣]، وحذف ياء الإضافة كثير جداً في كلام العرب، ونص عليه كثير من العلماء على أنه حسن مطرّد[٩٤]، وقد ثبت حذفها في أفصح كلام، وهو كلام رب العالمين في كتابه المجيد في مواضع كثيرة، منها ما هو في نهاية الفواصل، كقوله سبحانه: ﴿ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ﴾، وقوله : ﴿ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ﴾ [الفجر:١٥-١٦]، وقوله سبحانه: ﴿ فَهُوَ يَهۡدِينِ ،... وَيَسۡقِينِ ،... فَهُوَ يَشۡفِينِ ، ... ثُمَّ يُحۡيِينِ ﴾ [الشعراء: ٧٨-٧٩-٨٠-٨١]، وقوله: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [الشعراء: ١٠٨-١٢٦-١٤٤] وغيرها كثير. . ومما جاء في الشعر قول الشاعر:

إذا حَاوَلتَ في أَسَدٍ فُجُورا فإنّي لسْتُ منْكَ ولستَ منِ[٩٥]

والوجه أن يقول: (مني)، ولكنه حذف الياء، وحينما أورد سيبويه هذا البيت، وأبيات أخر في حذف الياء، قال: "سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم، وترك الحذف أقيس"[٩٦]، وأقول إن وروده في الكتاب المجيد يردّ قوله.

وقول المعري أن هذا الحذف وقع عند البحتري في قوله (اطَّراح، وجناح) وذلك في قوله[٩٧]:

إنْ كَانَ لِي ذَنْبٌ فَعَفْوًا وَإنْ لَمْ يَكُ لِي ذَنْبٌ فَفِيْمَ اطِّرَاحْ

أراد: اطَّراحي، وقوله:

إنّي من صدّكَ في لوعةٍ تغوّلتْ لُبّي وهاضتْ جناحْ

أراد: جناحي.

وعليه فحذف ياء الإضافة لايفسد الكلام، ولايوقع خللاً، وهو كثير في كلام العرب، وحين إمعان النظر يتبين أن دلالة حذفها التخفيف.

النمط السادس: حذف الياء من لام المنقوص في غير القافية:

يقول البحتري:

يخبرْنَ عن قلبٍ قديم الهوى فيكَ وعنْ صدرٍ أمينِ النَّواحْ[98]

يقول المعري: "وحذف الياء من (النواحي) سائغ أيضاً، وهو كقول الآخر[99]:وأنْتَ لَوْ ذُقْتَ الكُشَى بالأكْبادْ لَما تَرَكْتَ الضَّبِّ يَعْدو بِالوادْولو استُعمل مثل هذا في غير القافية لكان عند الكوفي جائزٌ من غير ضرورة، بل يجعله لغةً للعرب، وأما سيبويه[١٠٠] فيعدهُ من الضرورات كما قال الشاعر[١٠١]:

فَطِرتُ بمُنْصُلِى في يَعْمَلاتٍ دَوامِى الأَيدِ يَخْبِطْنَ السَّريحاَ

يريد: (الأيدي)."[١٠٢]

أقول: الاسم المنقوص هو ما كان آخره ياء قبلها كسرة"[١٠٣]، ومن أحكامه[١٠٤]:تُحذف ياؤه لفظاً وخطاً في حالتي الرفع والجر إذا تجرد من (أل) والإضافة، وتثبت ياؤه في حالة النصب، كذلك تثبت ياؤه في جميع أحواله إذا اقترن بـ(أل) أو أضيف.

وقد جاء حذف يائه في حالة وجوب إثباتها والاكتفاء بالكسرة في كلام العرب، إلا أن سيبويه عدَّ حذفها ضرورة[١٠٥]، وقد ذكرها مؤلفوا الضرائر في كتبهم كالسيرافي[١٠٦]، والقيرواني[١٠٧]، وابن عصفور[١٠٨]، ومن ذلك قول الشاعر:

وَطِرْتُ بِمُنْصِلِي في يَعْمَلاتٍ دَوَامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا[١٠٩]

والوجه أن يقول: (الأيدي)؛ لأنه معرّف بـ(أل)، ولكن حذفت الياء واكتفى بالكسرة؛ ضرورة. والكوفيون يجيزون ذلك كما ذكر المعري.

وقد أنكر بعض العلماء[١١٠] على سيبويه، وعلى غيره من النحويين عدهم حذف ياء المنقوص من (الأيدِ) وأمثاله في ضرورة الشعر، فقد جاء حذفها في القرآن الكريم من غير رؤوس الآي، وقرأ به عدد من القراء، كقوله سبحانه: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِۖ﴾ [الكهف: ١٧]. فلم يُثبت الياء وصلاً في قوله (المهتد) إلا نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر في الحالين يعقوب[١١١]، وقوله سبحانه: ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر:٦]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِۖ﴾ [الإسراء:٩٧]، وبيّن السيرافي أن ما جاء مثله في القرآن، وقرأتْ به القرّاء، لمْ يدخل مثله في ضرورة الشعر[١١٢]، وقد قاس العلماء حذف ياء المنقوص على قصر الممدود، وحذف الواو اكتفاء بالضمة[١١٣].واعتذر السيرافي لسيبويه في كونه جعل هذا الحذف ضرورة شعرية وقد ورد في كتاب الله المجيد فبيَّن أنَّ سيبويه جعل حذف الياء ضرورة؛ عند مَن في لُغته إثباتها، فقال: "والذي أراد سيبويه عندي غير ما ذهبوا إليه، أراد أن الذين من لغتهم إثبات الياء، يحذفونها ضرورة"[١١٤]. والبحتري حذفها في القافية وهذا متفق على جوازه؛ لكثرته، وأمن اللبس منه.

النمط السابع: حذف ياء المنقوص من الاسم المضاف إلى مضمر:

يقول البحتري:

ياصيقلَ الشعرِ المقلَّدِ بالذي يُحتار من قلعيّه ويمانهِ[١١٥]

يقول المعري:" القلعية ضربٌ من السيوف، وقوله (يمانهِ) يجب أن يكون على حذف الياء، أراد (ويمانيه)؛ وذلك رديء جداً؛ لأن هذه الياء تثبت في الإضافة، وحذفها قليلٌ في هذا الموضع، وقد أنشدَ سيبويه بيتاً يُنسب إلى خُفاف بن ندبة، ويُقال: إنه مصنوع صنعه ابن المقفع، والبيت:

كَنَوَاحِ رِيْشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّة وَمَسَحْتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ[١١٦]

وحذفُ الياء من المضاف إلى الظاهر أحسن منه في المضاف إلى المضمر؛ لأن الظاهر منفصل، والمضمر يجري مجرى ماهو من الاسم، فقوله: (ويمانه) أقبح من قول القائل(كنواحِ ريشٍ)، و(نواحِ ريشٍ) أشذ من قول الآخر:

وَطِرْتُ بِمُنْصِلِي في يَعْمَلاتٍ دَوَامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا[١١٧]

فقد حذف الياء من (الأيد)؛ والألف واللام قد كثر معها حذف الياء حتى قيل إنها لغةٌ للعرب وقد قرأ بها القراء"[١١٨].لقد حدد المعري درجة شذوذ حذف ياء المنقوص منه في حالة وجوب إثباتها، فرأى أنه على ثلاث درجات، كالآتي:

الأولى: وهي أخف الدرجات: حذف الياء من المنقوص إذا كان معرفاً بـ(أل) في غير القافية، كما في قول الشاعر: (دوامي الأيد)، وهذا واقع في كتاب الله عزوجل، وعلل المعري كونه أخفها بأنه لغة للعرب، وقد قرأ بها القراء.

الثانية: وهي حذف الياء من المنقوص إذا كان مجرداً من (أل)، ولكنه مضافٌ إلى اسم ظاهر، كما في قوله (كنواحِ ريش)، وعدها العلماء ضرورة شعرية.

الثالثة: وعبر عنها المعري بأن ذلك (رديء جداً) وأنه قليل، وهو حذف الياء من المنقوص المضاف إلى مضمر، كما في قوله (يمانِه)؛ لأن الظاهر منفصل، أما المضمر فإنه يجري مجرى الاسم. ولم أجد من العلماء من أشار إلى هذا التركيب إلا المعري في تعليقه على بيت البحتري، وعليه فإن حذف الياء من الاسم المضاف إلى مضمر أمر شاذ لندرة وروده عن العرب. [١١٩]

النمط الثامن: إضمار حرف الجر.

يقول البحتري:

فلا بدَّ من نجرانِ تثليثَ إنْ نأوا وإنْ قرَّبوا شيئا فنجران لَعْلَعا[١٢٠]

يقول المعري:" (نجران لعلع) يجوز فيها الرفع والنصب، الرفع على تقدير المبتدأ، والنصب على إضمار فعل، فمعنى الرفع أن يكون: المقصدُ نجرانُ لعلع، أو نحو ذلك، ومعنى النصب: قصدنا نجرانَ لعلع أو نحوه، والخفضُ قبيح وهو مع قُبحه جائز، ويسهل في مذهب الكوفيين أكثر من سهولته في مذهب أهل البصرة؛ لأن حروف الخفض لا تضمر إلا أن يدلّ عليها شيء، وقد دلّ عليها قوله: فلابد من نجران، فيكون المعنى: فإن قربوا شيئاً فلا بد من نجران لعلع"[١٢١].أقول: حذف حرف الخفض، وبقاء عمله مسألة تنازع فيها العلماء مابين مجيزٍ ومانع، وهناك مواضع قياسيَّة لحذفه، فإن نُزع الخافض في غير المواضع القياسيَّة كان في الشعر ضرورة، وكان في النثر شذوذًا،

فذهب المبرّد إلى أنَّ حرف الجر لا يُحذف ولا يعمل إلا بعوض(١٢٢)، وحُكي عن سيبويه جواز ذلك في القسم حيث قال: "إن من العرب من يقول: "الله لأفعلنَّ"، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز؛ حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفًا، وهم ينوونه"(١٢٣)، وأنكره المبرد، ولم يجوزه، فقال:" وليس هذا بجيّدٍ في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين"(١٢٤)، وجوزه ابن عصفور في الضرورة الشعرية.(١٢٥)وذهب أكثر النحويين(١٢٦) إلى التوفيق بين قولي سيبويه، والمبرّد بأن العوض شرطٌ لبقاء المقسم به مجروراً بعد نزع الخافض في الاختيار، إلا لفظ الجلالة، فيجوز فيه بقاء الجر بلا عوض؛ لكثرة استعماله، وما سوى ذلك لا يجوز إلا في ضرورة، ومن ذلك قول الشاعر:

أَلَا رُبَّ مَنْ تَغَشَّتْهُ اللهِ ناصح ومَنْ قلبُه لي في الظِّبَاءِ السَّوانحِ(١٢٧)

والوجه أن يقول: اللهَ بالنصب، ولكنه خفضه على تقدير خافض مضمر، وجاز ذلك في اسم الله تعالى؛ لكثرة استعماله، وهذا على رواية من رواه بخفض اسم الله تعالى. أما ما روي عن رؤبة من أنه كان يُقال له: "كيف أصبحت، عافاك الله؟"، فيقول: "خيرٍ، والحمدلله"، والوجه أن يقول: على خير والحمدلله، فحمله ابن عصفور وغيره من مؤلفي الضرائر على أنه شاذ، وأما ابن هشام فعدَّ ذلك حذفًا سماعيا(١٢٨)، ودافع الأزهري عن صحة ذلك بتزكيته لرؤبة، حيث نقل كلام الزمخشري عنه، فقال: "وهو من أمضغ العرب للشيح، والقيصوم"، ويقصد بذلك أنه بدوي، لا حقيقة المضغ؛ لأن هاتين النبتتين لا يمضغهما الآدميون(١٢٩). وقد ذكر محمد محيي الدين في حاشية كتاب أوضح المسالك، أن حذف حرف الجر، وبقاء عمله جائز في ثلاثة عشر موضعاً(١٣٠). وعليه فإن قول البحتري (فنجران لعلع) يجوز تثليثها، فعلى الرفع تكون مبتدأ مرفوعاً وعلى النصب تكون مفعولاً به على تقدير: (قصدنا نجران)، وكلا هذين الوجهين لا بأس بهما ولاخلاف. وأما الجر فلا يجوز حذف حرف الجر وبقاء عمله على الصحيح من أقوال أهل العلم إلا في القسم لكثرته، وإذا دل عليه دليل وذلك في المواضع القياسية التي ذكرها العلماء، وهنا في بيت البحتري جاز الحذف أيضاً في هذا التركيب ضرورة؛ لوجود ما يدل عليه، وهو قوله في بداية البيت (فلا بد من نجران) فيكون التقدير: فمن نجران لعلع.ومما جاء في الشعر حذف الخافض وبقاء عمله ضرورة قول الشاعر:

وإذَا قِيلَ: أيُّ النَّاسِ شرُّ قبيلةٍ أشارتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ(١٣١)

والوجه أن يقول: أشارت إلى كليب، فحذف الجار، وأبقى عمله، وهو شاذ عند ابن مالك، كما ذكر ذلك في التسهيل(١٣٢).ويحذف حرف الجر لأسباب ودواعٍ منها: كثرة الاستعمال، كما في اسم الله تعالى، ومنها حمل شيء على شيء آخر، كما جاء في بيت البحتري، ومنها اضطرارٌ للشعر كما ورد ذلك في بعض أشعار العرب. يقول ابن السيد: "إذا حذفوا حرف الجر مما هو محتاج إليه، فذلك لأسبابٍ ثلاثة، وهي: أن يكثر استعمال الشيء، أو أن يُحمل الشيء على شيء آخر، أو أن يضطر إلى ذلك الشاعر".(١٣٣)

النمط التاسع: حذف (لا) قبل (تفتأ) في غير جواب القسم:

قال البحتري:

تفتأ عُجبا بالشيءِ تذكرُهُ وإنْ تولَّى أو انقضى عُصره(١٣٤)

قال المعري:" إذا رويتْ (تفتأ) فهي من قولهم: (ما فتئ)، أي مازال، وهذا رديء جداً؛ لأن (لا) إنما تُحذف في القسم خاصة؛ لأن مكانها عُرف هنالك، فاستغنى السامع أن تُذكر له، كقول تأبط شراً:

تالله آمن أنثى بعدما حلفتْ أسماءُ بالله من عهدٍ وميثاقِ

وليس في بيت أبي عبادة مايدلُّ على القسم، فهو مُنكرٌ عند المخاطب، ويقويه أنَّ (تفتأ) قد عُلم أنها لاتُستعمل إلا في النفي، فالعلم بذلك يحسن طرح الحرف النافي في صدر الكلام، وقد جاء في شعر بعض العلماء المحدثين (قَنَئْتُ) مهموزاً، ولو رويت (تقنأ عُجباً) لكان أبين وأسوغ في قياس العربية"(١٣٥).

أقول: رأى المعري في قوله (تفتأ) له احتمالان، هما:

الأول: كون هذه الكلمة رويت (تفتأ)، وهي من الأفعال الناسخة، ويشترط لعملها أن يتقدمها نفي، أو نهي، أو دعاء، وهذا الشرط؛ لأن معناها:"النفي واستمرار ملازمة الخبر للمخبر عنه على حسب ما يقتضيه المقام، فإذا دخل عليها النفي، انقلبت إثباتاً، والنهي والدعاء يتضمنان في المعنى نفيا"(١٣٦).

وجازَ مجيؤها بدون النفي أو النهي أو الدعاء في جواب القسم، كما في قوله سبحانه: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف:٨٥]، وسبب هذا الجواز لأن معنى النفي فيها معروف، فلا يلحق ذلك لبس، وجاء حذف النفي منها ومن أخواتها (أبرح، وزال، انفك) في بعض أقوال الشعراء، كما قال الشاعر:

فقلتُ يمينُ الله أبرحُ قاعدا وَلَوْ قطّعوا رأسِي لدَيكِ وأوْصَالي (١٣٧)

أي: لا أبرح، فهذا جائز؛ لأمن اللبس.

أما إذا حذفت (لا) من تفتأ في غير جواب القسم فهذا أمر حُكم بشذوذه(١٣٨)، ومن ذلك قول خداش بن زهير(١٣٩):

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقاً مُجِيداً

أي: "لا أبرح ما أدام الله قومي"، فحذف "النفي" من دون أن يتقدم عليه القسم، وهذا شاذ.

فإن كان ماروي في بيت البحتري هذا كلمة (تفتأ) فيُعدّ شاذاً، وهو ردئ كما وصفه المعري، ويحسن حذف حرف النفي ويقويه كون (تفتأ) لا يُستعمل إلا في النفي.

الاحتمال الثاني: كون الكلمة رويت (تقنأ)، وهذه الرواية يحبذها المعري؛ لكونها أبين وأقيس في العربية. و(تقنأ) أصلها (قني)، قال عنها الفيروز آبادي:" وقَنَى المالَ، كَرَمَى، قَنْياً وقُنْياناً، بالكسر والضم: اكْتَسَبَهُ"(١٤٠)، وذكر المعري أن بعض المحدثين قد همزه، والمعنى في البيت: "تقنأ عُجبا" أي تكسبه، وكون الرواية على (تقنأ) فإنها بعيدة عن الشذوذ أو الخطأ.

ولكننا حين نمعن النظر في البيت فإننا نجد أن رواية (تفتأ) أقرب إلى معنى البيت من (تقنأ). فكون المعنى: ماتفتأ عُجباً بالشيء تذكره" أقرب من كون المعنى (تكسب عجباً بالشيء تذكره).

النمط العاشر: إضمار (كم):

قال البحتري:

أمولعــةٌ بالبينِ رُبَّ تفــــــــــرّقٍ جَرَحْتِ بــه قلبًــا بحُبّك مُولعــا

ومن عاثرٍ بالشيبِ ضاعف وجْدهُ على وجدهِ أنْ لم تقولي له: ارْبعا(١٤١)

قال المعري:" إن صحت الرواية فهو لفظٌ رديء؛ لأنه قال:(رُبَّ تفرقٍ) ثم قال: (ومن عاثرٍ)، وإنما هذا من مواضعِ (كم)، فيُصبح اللفظ إذا قال: (كم من تفرق)، وإذا كانت الرواية على ما وُجد احتاج أن يضمر (كم)، وذلك قليلٌ مفقود، وقد يجوز فيه وجوهٌ غير هذا الوجه، ولكن الشعر لا يحتملها؛ لأن مذهب القائل معروف، ولو قال: (وكم عاثرٍ) لسلم الكلام من التعسف"(١٤٢).يرى المعري أن قول البحتري (رب تفرق)، وقوله (ومن عاثر) الأولى أن يتقدمهما (كم). فيكون التقدير: (كم من تفرق)، و(وكم من عاثر). فأقول في الموضع الأول أنه جاء في شرح التسهيل أن (كم) الخبرية تنفرد بمناسبة (رُبَّ)(١٤٣)، وعليه يمكن القول إن معنى (رُب تفرقٍ) هنا في البيت (كم من تفرقٍ)، إلا أننا لا يمكن أن نقول أنه أضمر (كم)؛ لأن إضمارها قبل (رُبَّ) يؤدي إلى خطأ تركيبي، وإذا قلنا إن البيت على حذف (رب) وإضمار (كم من)؛ فإن هذا يؤدي إلى حذفٍ وإضافة ليس هذا مكانها.وفي البيت الآخر أقول إن معنى قوله: (ومن عاثرٍ) أي (كم من عاثر)، ويمكن أن نقول إنه أضمر (كم)؛لأننا لو أضمرناها لصار المعنى صحيحاً، ولم يؤدِ إلا خطأً تركيبي، ولاحذف، إلا أنه ليس من مواضع إضمارها.

وعليه فقول المعري عن إضمار (كم) في هذه المواضع: (قليل مفقود) في مكانه.

المبحث الثالث: أنماط حذف الكلمة، وأثره الدلالي في كتاب عبث الوليد

النمط الأول: إضمار الفعل بعد الدعاء.

النمط الثاني: حذف ثاني مفعولي الظن إذا عُلم.

النمط الثالث: إيقاع المصدر وصفاً أو خبراً على تقدير مضاف محذوف.

النمط الرابع: حذف الجار والمجرور.

النمط الأول: إضمار الفعل بعد الدعاء.

يقول البحتري:

يا يوسفُ بن أبي سعيدٍ للتي يُدعى أبوك لها وفيها فاسمعِ(١٤٤)

يقول المعري:" أدعوك للتي، وحَسُنَ إضمار (أدعوك)؛ لأن قوله: (يايوسفُ بن أبي سعيدٍ) دعاء، هذا أحسنُ ما أضمر، وقد يجوز أن يُضمر غيره من الأفعال، ويقوي أنَّ المضمر (أدعوك) قوله في القافية (فاسمعِ)"[١٤٥].

أقول: مسألة حذف الفعل جوازاً أو وجوباً من المسائل المشهورة في النحو. يقول ابن مالك:

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا [١٤٦]

ومعنى القاعدة أنه يجوز حذف الفعل الناصب للفضلة إن عُلم ودلَّ عليه دليل، والفضلة هنا يعني بها (المنصوبات كالمفعول به والمفعول فيه وغيرها)، وأمثلة حذفه كثيرة، وقد بوب سيبويه لإضمار الفعل باباً فقال:" هذا باب ما يَنْتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه؛ استغناءً عنه"[١٤٧]، وذكر أمثلة، منها: حَمْداً وشُكْراً لا كُفْراً وعَجَباً، كأنك قلت: أَحْمَدُ الله حمداً، وأشكر الله شُكْراً، وأَعْجَبُ عَجَباً..." [١٤٨]، و"كَرَماً وصَلَفاً كَأَنَّهُ يَقُول أَكْرَمَكَ اللهُ وأدامَ اللهُ لَك كَرَماً وأَلْزَمَتْ صَلَفاً"[١٤٩]، و"خَيْرَ مَقْدَمٍ[١٥٠]، تقولها لمن قدم من سفر، ومثلها (خيراً رأيت)، تقولها لمن رأى رؤيا في منامه، وغيرها كثير، ويُحذف كذلك لأغراض منها[١٥١] لفظية، ومنها معنوية، فمن الأغراض اللفظية: تناسب الفواصل كما قوله سبحانه: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣] ، ونحو: ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾ [طه: ٣].

- والإيجاز في نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]. ومن الأغراض المعنوية:

- الاحتقار في نحو: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾ [المجادلة: ٢١]، أي الكافرين، والاستهجان كقول عائشة رضي الله عنها: "ما رأيت منه ولا رأى مني"[١٥٢]، أي العورة. وغيرها من الأغراض.والشطر الثاني يذكر فيه أن الفعل يحذف وجوباً في مواضع أخرى، ومن ذلك: في باب الاشتغال، والنداء، والتحذير، والإغراء بشرطه، وغيرها من المواضع.وهنا في بيت البحتري قد حُذف الفعل قبل الجار والمجرور؛ وقد دلّ على إضماره أمران: هما:

- النداء الذي سبقه، وهو قوله : (يايوسف).

- قوله في نهاية البيت (فاسمعِ)، فدل ذلك على إضمار الفعل (أدعوك) ويكون التقدير: يا يوسف أدعوك للتي...، وقد استحسن المعري هذا الإضمار؛ بسبب وجود النداء، والفعل (اسمع)، وعليه فحذف الفعل بعد النداء مستحسن.

النمط الثاني: حذف ثاني مفعولي الظن إذا عُلم.

يقول البحتري:

من مُدامٍ تقولُ ها وهي نجْمٍ ضوَّأ الليلَ أو مُجاجةَ شمسٍ[١٥٣]

يقول المعري:" بعض الناس يُنشد برفع (وَهْي) و(مجاجةُ) ويجعل (ها) دالةٌ على التنبيه، كأنه قال: (هذا وَهْي نجمٍ) إلا أنه قليلٌ في كلامهم أن يجيئوا بـ (ها) وليس معها (ذا)، والعامة تستعمل ذلك كثيراً، فيقولون: (ها فلانٌ)، وليسَ بأبعدَ منهم، وبعضهم ينصب (وهْيَ نجمٍ) ويجعلُ (تقولها) في معنى (تظنّها) على لغة من يجعل (تقول) في معنى(تظن)، أين وقعت من الكلام، فأما رواية من روي (تقولُ واهيَ نجمٍ)؛ فإنها رديئة؛ لأنه لا يُعدِّي (تقول) إلا إلى مفعول واحدٍ، والحذفُ كثيرٌ في نظائر هذا، إلا أنَّ النحويين يقولون: إذا عُدِّي الظن إلى مفعول واحد لم يكن بدٌ من ذكر المفعولِ الآخر، وإنما يحملون ذلك على معظم الكلام وموجب القياس، وإذا كانوا قد حذفوا خبرَ المبتدأ ليعلم المخاطب به، فلا يمتنع حذف المفعول الثاني من باب (ظننت)، لأنها داخلة على المبتدأ والخبر، ويجوز أن يضمر بعد (تقول) فعلا يُنصب به، (واهيَ نجم) كأنه يقول: رأيتُ واهيَ نجمٍ[١٥٤].من أنشد البيت برفع (وهي، ومجاجةُ) فإنه جعل (ها) للتنبيه، وذكر المعري أن هذا قليل في كلام العرب.

أقول: إن (ها) من أدوات التنبيه، مثلها مثل (ألا، وأما)[١٥٥]، وهي تصحب أسماء الإشارة، فيقال: هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، وقد جاء فصل (ها) التنبيه عن اسم الإشارة بـ(أنا وأخواته) من ضمائر الرفع المنفصلة كثيراً، نحو: ها أنا ذا، وها نحنُ أولاء، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿هَٰأَنتُمْ أُولَاءِ﴾ [آل عمران:١١٩]، وقد جاء فصل (ها) التنبيه بغير ضمائر الرفع المنفصلة، ولكنه قليل، ذكر ذلك سيبويه[١٥٦]، وابن مالك[١٥٧]، وابن يعيش[١٥٨]، والسيوطي[١٥٩]، وغيرهم، ومما جاء في فصلها قول الشاعر:

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ الله ذَا قَسَمًا فاقصرْ بِذَرْعِك وانظرْ أيْنَ تنْسَلِكُ[١٦٠]

والشاهد فيه: مجيء "ها" حرفًا للتنبيه، وقد فصل بينها وبين (ذا) بقوله (لعمر الله) وهذا من القليل، والأصل: تعلمن هذا لعمر الله.

وكذلك قول الشاعر:

ونحنُ اقْتَسَمْنا المالَ نِصْفَيْن بَيْنَنا فَقُلْتُ لَهُمْ هذا لَها هَا وذَا لِيا [١٦١]

والشاهد فيه: مجيء "ها" حرفًا للتنبيه، وقد فصل بينها وبين "ذا" بالواو، وهذا من القليل، والأصل: وهذا ليا[١٦٢]،كما ورد هذا الفصل في كتاب الله العزيز في نحو قوله سبحانه: ﴿ هَٰأَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ﴾ [آل عمران:٦٦]، وقد جعل سيبويه (ها) هنا للتنبيه المجرد غير مصحوبة لاسم الإشارة[١٦٣].وعليه فإن فصل (ها) التنبيه قد ورد عن العرب، وفي أفصح كلام، إلا أنه قليل، ولكنه جائز.ومن أنشد البيت بنصب (وهْيَ) فإنه أمام احتمال أن يكون الفعل (تقول) بمعنى (ظن) بلا شروط، وهذه لغة (بني سليم)، ويقوي هذا مجيء رواية الديوان بـ(تظنها وهيَ نجمٍ).ووقع خلاف بين العلماء في مسألة عمل الفعل (يقول) عمل الفعل (ظن)[١٦٤]، فهل يعمل القول عمل (ظن) باقياً على معناه، أم لابد أن يضمن معنى الظن؟ قولان للنحاة، فذهب ابن جني إلى أنه لابد أن يضمن معنى الظن، وذهب الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط إلى أنه يعمل باقياً على معناه. واشترط العلماء شروطاً لعمل القول عمل (ظن) ومنها[١٦٥]:

- أن يتقدم القول استفهام، أو يتصل به، ويجوز أن يفصل بينهما بالظرف أو المعمول سواء كان المعمول (حالاً أو مفعولاً، أو معمول المعمول)، وهذا قول سيبويه والأخفش، أما الذي عليه الكوفيون، وأكثر البصريين جواز الفصل مطلقاً.
- أن يكون الفعل مضارعاً.وفي بيت البحتري لم تتحقق كل الشروط.

وإذا أعمل القول عمل (ظن) في هذا البيت فسنجد أنه نصب مفعولاً واحداً، وحق (ظن) أن ينصب مفعولين، وقد جوز الجمهور حذف المفعول الثاني لـ(ظن) اختصارًا إن دلَّ عليه السياق، ومنعه ابن ملكون، نقل ذلك ابن هشام[١٦٦]، وقاس المعري جواز حذف المفعول الثاني لـ(ظن) على جواز حذف خبر المبتدأ.وأما رواية (تقول واهي نجم) فرديئة جداً؛ لأنها لا تعطي معنى صحيحاً، فكلمة (واهي) اسم فاعل كـ(لابن وتامر) ولايصح إطلاقها على (نجم).كما جوز المعري تقدير الفعل (رأيت) بعد القول ليكون ناصباً لـ (وهي نجم).

النمط الثالث: إيقاع المصدر وصفاً أو خبراً على تقدير مضاف محذوف.

قال البحتري:

وما أهلُ المنازلِ غير قومٍ مناياهم رواحٌ وابتكارُ[١٦٧]

يقول المعري:" هذا على حذف المضاف، كأنه قال: (مناياهم ذات رواح، وذات ابتكار) ونظيره قول الخنساء:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكرتْ فإنَّما هى إقبالٌ وإدبارُ [١٦٨]

يقول المعري:" المعنى: فإنما هي ذاتُ إقبال، وذاتُ إدبار، فحُذفت (ذات)، وعلى هذا النحو جاءت المصادر التي هي صفات كقولهم: (قومٌ خَصمٌ)، إنما (خصمٌ) مصدر (خصمَ يخْصِمُ خَصْما) فكأن المعنى: قومٌ ذوو خصمٍ، وكذلك قومٌ عَدْلٌ وزَوْرٌ، وجميع هذا الباب، فإذا حُمل المعنى على هذا القول فالمنايا غير الرواح والابتكار، ويجوز أن يُجعل الرواح والابتكار هو مناياهم، كما يُقال: البقاء هلاكُ الإنسان، أي يؤديه إلى ذلك، وكما يُقال: كان حتفه العسل، أي: أداه أكله إياه إلى الهلكة"[١٦٩].

رأى المعري في قول البحتري: (مناياهم رواح وابتكار) رأيين، هما:

الأول: على حذف المضاف، وحذف المضاف جاء كثيراً في كلام العرب، وفي كتاب الله العزيز، وهو جائز، يقول ابن هشام:" يجوز حذف ما عُلم من مضاف ومضاف إليه، فإذا كان المحذوف المضاف فالغالب أن يُخلفه في إعرابه المضاف إليه، نحو قوله سبحانه: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي: أهل القرية[١٧٠].

وفي بيت البحتري جاء حذف المضاف في قوله: (ومناياهم رواحٌ وابتكارُ)، والتقدير: مناياهم ذاتُ رواحٍ، وذاتُ ابتكارٍ، وهذا جائز؛ حيث أوقع المضاف المحذوف خبراً للمبتدأ مناياهم، وهذا نظير قول الخنساء: (فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ) أي (ذات إقبال، وذات إدبار) حيث وقع المضاف المحذوف خبراً للمبتدأ هي، وحينما صار المضاف إليه مكان المضاف أخذ موقعه الإعرابي، وهو كونه خبراً.

والثاني: أن البيت ليس على حذف المضاف، والمعنى يكون أن مناياهم سببها الرواح والابتكار، كما هو قولهم: كان حتفه العسل، أي بسبب شرب العسل، وقولهم: البقاء هلاك الإنسان، أي: أن البقاء يؤدي إلى هلاك الإنسان، وعلى كلا الرأيين فالأمر جائز.

النمط الرابع: حذف الجار والمجرور.

يقول البحتري:

إنَّ الخليفة ليسَ يرقبُ بالذي طالبتُ إلا أن تقولَ ويفعلا[١٧١]

يقول المعري[١٧٢]:" في الأصلِ (طالبتُ) وهو أصح، وفي الحاشية (كاتبتُ) وهو يجوز لأن (الذي) قد يُجعل مع الفعل بمنزلة المصدر، كما قال:"خضتُم كالذي خاضوا"، أي: كخوضهم، ويجوز أن يكون المعنى على إضمار (فيه)، كأنه قال: بالذي كاتبتُ فيه، وعلى هذا تُحمل

هذه الآية:" واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً" المعنى:" لاتجزى فيه"، وهو مذهبُ سيبويه، وكان غيره يذهب إلى أن المحذوف الهاء، كأنه قال:" لاتجزيه نفس عن نفس شيئاً"، وجُعل اليوم مفعولاً على السعة، كما قال:

وَيَومٍ شَهِدنَاهُ سُليمًا وعَامِراً قَلِيلٍ سِوى الطَّعنِ النّهالِ نَوافِلُه (١٧٣)

أراد (شهدنا فيه)، وكان بعضهم يحتج؛ لأن الهاء أولى بالحذف، بأنك تقول (الذي مررت به أخوك)، فلا يجوز حذف (به)، وتقول (الذي ضربتُ فلان) فيجوز حذف الهاء، ومثل البيت المتقدم البيت المنسوب إلى أبي دَهبل:

ثُمَّ فارَقْتُها عَلَى خَيْرِ ما كانَ قَرِينٌ مُفارِقاً لِقَرِينِ (١٧٤)

يريد: (مفارقاً عليه).

أقول: مسألة حذف الجار والمجرور من المسائل الجائزة في لغتنا، فإنهما يُحذفان ويقدران. ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡما لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡس شَيۡـٔا﴾ [البقرة:٢٨١] فَإِنَّهُ على تَقْدِير فِيهِ[١٧٥]. وكقوله سبحانه: ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ﴾ [الروم:١٧]أي تمسون (فيه)، وتصبحون (فيه).واختلف النحاة في المحذوف هل حُذف الْجَار وَالْمَجْرُور مَعًا؟ أَو حذف الْجَار وَحده فانتصب الضَّمِير واتصل بِالْفِعْلِ؟ كَمَا في قول الشاعر الذي استشهد به المعري:

وَيَومٍ شَهِدنَاهُ سُليمًا وعَامِراً قَلِيلٍ سِوى الطَّعنِ النّهالِ نَوافِلُه

قولان للنحاة: **الأول:** حذف الجار والمجرور، وتقديرهما، وهو قول سيبويه[١٧٦]، **والثاني:** حذف الجار فقط، وهو قول الأخفش[١٧٧]، ونقل ابن هشام جواز الأمرين، واختار الأول، ورآه مقيساً[١٧٨].ويكون الحذف جائزاً إذا وُجدت قرينة تبينه، وانتفى اللبس، يقول عباس حسن: "وأما حذف الجار والمجرور فجائزٌ إذا لم يتعلق الغرض بذكرهما، بشرط وجود قرينة تعينهما، وتعين مكانهما، وتمنع اللبس"[١٧٩].

الخاتمة:

توصلت من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج، منها:

١. الحذف دليل الفصاحة، وهو نوعٌ من الإيجاز، وقد يضفي على الكلام تعظيماً وتفخيماً، وأحياناً تخفيفاً، وأحياناً صيانة لإظهار الجهل.
٢. تبين في أبيات البحتري أن الحذف مرتبط بمعنى البيت، فحينما خفف العقاب عن ابن أبي الديك، خفف النون عن المضاف.
٣. بعض المحذوفات في ديوان البحتري شديدة الندرة، منها: حذف الياء من المنقوص المضاف إلى مضمر، وكذلك حذف (كم) في غير المواضع المذكورة.
٤. بعض المحذوفات في أبيات البحتري جائزة، وواقعة بكثرة في لغة العرب، وواقعة في كتاب الله تعالى، مثل: حذف (ياء) الإضافة، وحذف (ياء) المنقوص في غير القافية، وحذف همزة الاستفهام.

المراجع:

١. ابن الأنباري، عبد الله بن الحسين أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبدالإله النبهان، الطبعة الأولى، (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)، دار الفكر. دمشق، سوريا.
٢. ابن الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: الأنصاري، عبدالرحمن(١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م)، الطبعة، الأولى، المكتبة العصرية.
٣. ابن جني، عثمان الموصلي (١٤١٩هـ -١٩٩٨م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
٤. ابن جني، عثمان الموصلي، الخصائص، تحقيق: هنداوي، عبدالحميد، الطبعة الأولى، (١٤٢١هـ -٢٠٠١م)، بيروت، لبنان. دار الكتب العلمية.
٥. ابن جني، عثمان الموصلي، التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، تحقيق: عبدالعال، سيدة حامد، وعبد العاطي، تغريد حسن أحمد. بإشراف ومراجعة: نصار، حسين، دار الكتب الوثائقيَّة، مركز تحقيق التراث، القاهرة.
٦. ابن خلكان، أبو العباس، أحمد بن إبراهيم، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس،الطبعة الأولى (١٩٠٠م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٧. ابن عبدالحليم، محمد سليم بن حسين، موارد البصائر لفرائد الضرائر، تحقيق ودراسة: يونس، حازم سعيد، دار عمَّار، عمَّان . الأردن، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م).
٨. ابن عصفور الإشبيلي ، علي بن مؤمن، ضرائر الشعر، تحقيق: محمد، السيد إبراهيم. (د.ت)، بيروت، لبنان: دار الأندلس.
٩. ابن عقيل، عبد الله بن عبدالرحمن، شرح ابن عقيل، تحقيق، عبدالحميد، محمد محيي الدين، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، (١٤٠٠هـ).
١٠. ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي، (١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: هريدي، عبد المنعم أحمد، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.
١١. ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مبارك، مازن، وحمدالله، محمد علي، الطبعة السادسة (١٩٩٨٥م)، دار الفكر، دمشق، سوريا.
١٢. ابن هشام، عبدالله بن يوسف. (٢٠٠٤م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، القاهرة، مصر: دار الطلائع.
١٣. ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، تقديم: يعقوب، إميل. (٢٠١٠م)، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
١٤. أبي ربيعة، عمر، ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار القلم، بيروت، لبنان.
١٥. شهاب الدين أحمد بن محمد البنا الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان (١٤٢٧هـ –٢٠٠٦م).
١٦. الأزهري، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: عيون السود، محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، (١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م).
١٧. الأشموني، علي بن محمد. (١٩٩٨م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حمد، حسن. إشراف: يعقوب، إميل بديع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
١٨. الآلوسي، محمود شكري، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرحه: البغدادي، محمد بهجة، المطبعة السلفية، مصر (١٩٤١م).
١٩. الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تحقيق: السيد، أحمد صقر، الطبعة الرابعة، دار المعارف.
٢٠. الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: هنداوي، حسن، الطبعة الأولى، دمشق، دار القلم، (من الجزء الأول إلى الجزء الخامس) وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.
٢١. الباهلي، أبي نصر، ديوان ذي الرمة شرح رواية ثعلب، تحقيق: أبو صالح، عبد القدوس، مؤسسة الإيمان، جدة، الطبعة الأولى، (١٩٨٢ م –١٤٠٢).
٢٢. البحتري، ديوان البحتري، حققه وعني به: الصيرفي، حسن كامل، الطبعة الثالثة، (د . ت)، دار المعارف، القاهرة، مصر.
٢٣. البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، دار طوق النجاة.
٢٤. البَطَلْيَوسي، عبدالله بن محمد أبو محمد،الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، حققه: السقا، مصطفى، وعبد المجيد، حامد، مطبعة دار الكتب المصريَّة، القاهرة، الطبعةالأولى (١٤٢٢هـ).
٢٥. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الرابعة، (١٤١٨هـ – ١٩٩٧م). القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي.
٢٦. تأبط شراً، ديوان تأبط شراً وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: شاكر، علي ذو الفقار، دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).
٢٧. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد ، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: عطار، أحمد عبدالغفور، الطبعة الرابعة (١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
٢٨. حسن، عباس، النحو الوافي، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر.
٢٩. الدولة، ناديا علي، عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري.

٣٠. الدين، فتحي أحمد علي، البديع في علم العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى،(١٤٢٠هـ).
٣١.ربيعة، لبيد. ديوان لبيد بن ربيعة، بن دار صادر، ببيروت. (د–ت).
٣٢. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد، الأعلام، دار العلم للملايين، ط١٥، (٢٠٠٢م).
٣٣.الزمخشري، جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: بو ملحم، علي، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٩٩٣م).
٣٤. السامرائي، محمد فاضل ، النحو العربي أحكام ومعان، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى (١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م).
٣٥.سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: هارون، عبدالسلام محمد، الطبعة الثالثة، القاهرة. مصر. مكتبة الخانجي.
٣٦.السيرافي، أبي سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: مهدلي، أحمد حسن، وعلي، سيد علي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى، (٢٠٠٨م).
٣٧.السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
٣٨.شُرَّاب، محمد بن محمد ، (١٤٢٧ هـ– ٢٠٠٧ م) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، الطبعة الأولى، ، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة.
٣٩.الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: سعد، طه عبد الرؤوف ، المكتبة التوقيفية، (١٤٢٧هـ).
٤٠.الضباع. علي محمد، الإضاءة في بيان أصول القراءة، عني بقراءته وأذن بتدريسه، الشيخ الحسيني، محمد خلف، ملتزم الطبع والنشر، حنفي، محمد أحمد، مصر.
٤١.عبد الساتر، عباس، ديوان النابغة الذبياني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، (١٤١٦هـ–١٩٩٦م).
٤٢.العلوي، المظفر بن الفضل أبو علي،نضرة الإغريض في نصرة القريض، تحقيق: الحسن، نهى عارف، مجمع اللغة العربية في دمشق، (د –ت).
٤٣.فاعور، علي حسن. ديوان زهير بن أبي سُلمى، دار الكتب العلمية، ط١(١٤٠٨ – ١٩٨٨م).
٤٤.فاعور، علي، ديوان الفرزدق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط، (١٤٠٧_١٩٨٧م).
٤٥.الفيروزآبادى، محمد بن أبو طاهر، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: العرقسُوسي، محمد نعيم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٨، (١٤٢٦ هـ –٢٠٠٥م).
٤٦.القيرواني، محمد بن جعفر، ما يجوز للشاعر في الضرورة، منشأة المعارف (١٩٧٣م)، تحقيق وشرح ودراسة: سلام، محمد زغلول، وهدارة، ومحمد مصطفى الإسكندرية، مصر.
٤٧.الكفوي، أيوب بن موسى(٣٨٤/١)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري (د – ط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
٤٨. المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: عظيمة، محمد عبد الخالق، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
٤٩.المرادي، بدر الدين حسن بن القاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: سليمان، عبد الرحمن علي دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، (١٤٢٨هـ –٢٠٠٨م).
٥٠. المعري، أحمد بن عبدالله أبو العلاء، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، تحقيق: المولوي، محمد سعيد، الطبعة الأولى (١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
٥١.ناظر الجيش، محمد بن يوسف(١٤٢٨ هـ) دراسة وتحقيق: فاخر، علي محمد وآخرون. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار السلام.
الهروي القاري، علي بن سلطان محمد، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م).
٥٢.يعقوب، إميل بديع. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٧هـ–١٩٩٦م).

٥٣. ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، أبو العباس (المتوفى: ٥٩٢هـ)، الرّد عَلى النّحاة، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.
٥٤. حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.
٥٥. ابن جني، أبو الفتح عثمان (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
٥٦. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (ت ١٧٠هـ)، كتاب العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٥٧. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م.
٥٨. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي (المتوفى: ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

هوامش البحث

(١) الشاعر الوليد بن عبيد، المعروف بالبحتري، شاعر كبير، ولد بمنبج سنة (٢٠٤هـ) وتوفي فيها سنة (٢٨٤هـ) له ديوان شعر مطبوع، كتب في معظم أغراض الشعر، كتب في الغزل، والرثاء، والوصف، وتفوق فيه، وأكثر من مدح الخلفاء والأمراء وكبار الدولة، انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (٢١/٦ ومابعدها)، قال عنه الآمدي:" البحتري أعرابي الشعر، مطبوعٌ، وعلى مذهب الأوائل، وما فارق عمود الشعر المعروف، وكان يتجنب التعقيد ومستكره الألفاظ ووحشي الكلام" والآمدي، الموازنة (٤/١)، ونقل ما قيل عنه في موضع آخر، فقال:" وذلك كمن فضل البحتري، ونسبه إلى حلاوة اللفظ، وحسن التخلص، ووضع الكلام في مواضعه، وصحة العبارة، وقرب المآتي، وانكشاف المعاني"الآمدي، الموازنة (٤/١).

(٢) انظر: الدولة، نادية علي، عبث الوليد (٦).

(٣) الجوهري، الصحاح (١٣٤١/٤).

(٤) الكفوي، الكليات (٣٨٤/١).

(٥) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (ت ١٧٠هـ)، كتاب العين، (٣/ ٢٠١).

(٦) حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، (ص١٩).

(٧) ابن مضاء القرطبي، (ص: ٨٣).

(٨) انظر: هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره، سيبويه، الكتاب، ٢٥٧/١.

(٩) ابن جني، أبو الفتح عثمان (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الخصائص، (٣٦٢/٢).

(١٠) نفسه، (٢٨٥/١).

(١١) حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، (ص٢١).

(١٢) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي (المتوفى: ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص ١٤٦ .

(١٣) ابن هشام، مغني اللبيب (٧٩٤/١).

(١٤) حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، (١١٥-١١٦).

(١٥) انظر: الكفوي، الكليات (٣٨٤/١).

(١٦) ابن هشام، المغني(٧٩٧).

(١٧) البيت في ديوانه (١٦٩١/٣)، عُني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٦٤م، بلفظ (آذَت).

(١٨) الدولة، عبث الوليد (٣٨٨).

(١٩) البيت للبحتري في ديوانه (١٦٩٠/٣)، وفي كتاب الموازنة بين أبي تمام والبحتري لأبي القاسم الحسن الآمدي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط٤، (٥٣/١).

(٢٠) انظر: الصيرفي، ديوان البحتري (٢٨٩/١).

(٢١) للاستزادة حول المسألة ينظر: الإنصاف (٢٥٢/٢)، واللباب(٢٩٣/١)، وهمع الهوامع(٢٥٢/٢).

(٢٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه (١٤)، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط ٤، ١٩٨٤م. وفي جمهرة أشعار العرب لأبي زيد محمد القرشي (١٢٥)، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي البجادي، نهضة مصر. وبلا نسبة في ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان محمد الأندلسي(٣٨٥/٣)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

(٢٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (٢٥٢/١).

(٢٤) السيوطي، همع الهوامع(٣٢٦/٢).

(٢٥) الدولة، عبث الوليد (٣٨٨).

(٢٦) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (٢٥٢/١).

(٢٧) السيوطي، همع الهوامع(٣٢٦/٢).

(٢٨) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (٢٥٢/١).

(٢٩) البيت بلا نسبة في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي (٢٣٩/٧)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١، وفي شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (٤٨٢/١)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م. ولأبي صخر الهذلي في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي (٢٥٥/٣)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

(٣٠) البخاري، صحيح البخاري (٤٤/١)

(٣١) في هذه القصيدة يمدح البحتري أبا العباس أحمد بن بسطام وقد كان عاملاً على الشام، ينظر: الصيرفي: ديوان البحتري (١٧٨٢/٣)، برواية (أن تدين لشاعرٍ)، وهو في الوقت نفسه يفخر بنفسه، وبشعره، فيرى أن هذه المعاني البديعة لا تأتي إلا له من دون

(٣٢) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه (٢٥)، شرحه وقدّم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، برواية (ألا أيهذا اللائمي). وجاء في شرح المفصل ليعيش بن علي بن يعيش، موفق الدين الأسدي الموصلي المعروف بابن يعيش (٦/٣)، قدم له: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، وفي ضرائر الشعر لعلي بن مؤمن الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (٢٦٤)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠ م.

(٣٣) البيت في ديوان ذي الرمة (١٥٤٦/٣)، لأبي نصر أحمد الباهلي، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، ط١، ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ، برواية (نصب الجبالا). وفي التذييل والتكميل (١٧٣/٣)، وفي تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (٧٨٧/٢)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨ هـ.

(٣٤) الدولة، عبث الوليد (٤١٨-٤١٩-٢٤٠).

(٣٥) العكبري، اللباب (٣١/٢).

(٣٦) العكبري، اللباب (٣١/٢).

(٣٧) ابن عصفور، ضرائر الشعر (١٥٢).

(٣٨) السابق.

(٣٩) ابن هشام، أوضح المسالك(١٣/١).

(٤٠) للاستزاده حول المسألة ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف(٤٥٦/٢).

(٤١) الكتاب، سيبويه (٩٩/٣).

(٤٢) ابن مالك، التسهيل(٢٣٤/١).

(٤٣) السيوطي، همع الهوامع(٤٠٥/٢).

(٤٤) السيوطي،٠الهمع(٤٠٦/٢).

(٤٥) البيت في ديوانه (١٣٥)، شرحه وضبطه وقدّم له: أ.علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، برواية (بِحَقّ امْرِىءٍ). وفي الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب للحسن بن أحمد الفارسيّ الأصل (٥٢٢)، تحقيق وشرح: د.محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م. وفي مجاني الأدب في حدائق العرب لرزق الله شيخو(٢٥٣/٦)، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٣ م.

(٤٦) البيت لجرير في ديوانه (١٠٢)، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٦هـ –١٩٨٦م، برواية (بحَقّكَ تُنفَى عن المسجدِ). وفي ضرائر الشعر (٢٦٥)، وفي الخزانة (٥٨١/٨) برواية (وحقّك تنفى من المسجد).

(٤٧) البيت في ديوانه (٣٠)، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٢هـ –١٩٨٢م، برواية (ومن كان مثلي). وفي ضرائر الشعر(٢٦٤)، وفي الخزانة (٥٨١/٨).

(٤٨) البيت بلا نسبة في شرح المفصل (٥/٣)، وفي ضرائر الشعر (٢٦٣)، وفي خزانة الأدب (٥٨٠/٨).

(٤٩) المعري، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي(١٣٣/١–١٣٥–١٣٦).

(٥٠) الدولة، عبث الوليد(٤٢٠).

(٥١) المعري، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي(١١٩/١).

(٥٢) البيت في ديوانه (١٦٥١) بلفظ (ظِلّها)، وهو في هذه القصيدة يمدح الخليفة المعتز ويصف أبنيته، وفي الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري (١٦٣/٢).

(٥٣) الدولة، عبث الوليد(٣٧١).

(٥٤) قيس يتحدث عن رمي الجمار ولذلك حددتها بسبع، فرواية (القوم) لا تستقيم مع المعنى، ثم إنها في الديوان وكتب النحو والشواهد (الجمر) وليس (القوم) انظر: البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، (٢٥/١)، والبيت بلا نسبة في اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء أحمد المعري (١٤٤)، تحقيق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨ م. وفي خزانة الأدب (١٢٧/١١) أنشده الزبير بن بكار برواية (فوَاللَّه مَا أَدْرِي وَإِنّي لحاسبٌ بسبعٍ رميت الْجَمْر أَو بثمان).

(٥٥) البيت في ديوان تأبط شرا وأخباره (١٢٨)، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

(٥٦) القيرواني، ما يجوز للشاعر (٢٢٠– ٢٢١).

(٥٧) القيرواني، ما يجوز للشاعر (٢٢٠– ٢٢١).

(٥٨) ابن عصفور، ضرائر الشعر (١٥٨).

(٥٩) ابن عبدالحليم، موارد البصائر (٢٧٢).

(٦٠) البيت لعمران بن حطان في الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (٢٨٣/٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، بمطلع (فأصبحت)، وجاء في ضرائر الشعر (١٥٨)، وفي المعجم المفصل في شواهد العربية لـ د. إميل بديع يعقوب(٢٩/٣)، دار الكتب العلمية ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م، بمطلع (فأصبحت) وبالفاء في (قالوا).

(٦١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (٣٦٢)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. فايز محمّد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م، والشطر الأول في الديوان (فو الله ما أدري وإنّي لحاسبٌ)، وجاء في الكتاب لسيبويه (١٧٥/٣)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، براوية (بسبعٍ رمين الجمرَ أم بثمان)، وفي ضرائر الشعر (١٥٨).

(٦٢) أبو المظفر، نضرة الإغريض (٢٨٧– ٢٨٨).

(٦٣) القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة (٢٢١).

(٦٤) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (١٢١٦/٣).

(٦٥) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر (١٦٩).

(٦٦) ابن جني، المحتسب (١٣٠/١).

(٦٧) ابن هشام، مغني اللبيب (٢١./١)

(٦٨) البخاري. صحيح البخاري(٧١/٢).

(٦٩) ديوان امريء القيس، (ص١٣٧)، وشرح أبيات سيبويه، (٢٠٣/٢).

(٧٠) سيبويه، الكتاب، (١٠٥/٣).

(٧١) البيت للنمر بن تولب، ديوان النمر بن تولب، (ص٣٦٧)، وخزانة الأدب، (٩٩/١٠)، والمعجم المفصل في شواهد العربية، (٢١٢/٦).

(٧٢) الكفوي، الكليات، (ص٣٨٨).

(٧٣) ديوان البحتري(١٣٢٣).

(٧٤) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرًّا في ديوانه ص ٨٩؛ وجواهر الأدب ص ١٥٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٣؛ والدرر ١/ ١٤٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٥؛ ولسان العرب ٧/ ٢٨٩ (خطط)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٨٦؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٠٥؛ ورصف المباني ص ٣٤٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٨؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٣؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٢٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٩، ٢/ ٥٢. (هذا على رواية كسر إسار على أنه مضاف إليه وحذف النون على هذا للإضافة والرواية الأخرى بالضم وعليه فحذف النون استطالة للاسم وإسَارٌ بدَل من خطتا).

(٧٥) الدولة، عبث الوليد (٢٨٦–٢٨٧).

(٧٦) ابن مالك، شرح التسهيل(٨٧/٣).

(٧٧) السيوطي، همع الهوامع(٤١٨/٢).

(٧٨) تهذيب اللغة،(٨٧/٤)، والممتع الكبير في التصريف، (ص٣٣٧)، وضرائر الشعر، (ص١٠٩)، وهمع الهوامع، (١٩٢/١).

(٧٩) البيت لتأبَّط شرا في ديوان تأبط شرًّا وأخباره (٨٩)، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م. وفي شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٨٤/٣)، وفي ضرائر الشعر (١٠٧)، وفي مغني اللبيب (١٣٢٢/٢).

(٨٠) البيت من بحر الطويل لم ينسب في مراجعه، راجع: الخصائص ٢: ٤٣٠ وشرح الحماسة للمرزوقي ص٨٠ وللتبريزي ١: ٧٨ وضرائر الشعر ص١٠٧ وسر الصناعة ص٤٨٧ وشرح القصائد السبع ص٣٠٥ وشرح شواهد الشافية ص١٥٩. واللبن: جمع لبون، وهي ذات اللبن. وثنتا: ثنتان. وهو بدل من بعض.

(٨١) هو من أرجوزة لأبى حيان الفقعسي، وقيل: لمساور بن هند العبسي. وبه جزم الترمذي والبطليوسي، وقيل: للعجاج ... (شرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٣) ، وانظر تفسير الطبري ٢٤/ ٥٠، واللسان مادة شجع.

([٨٢])تهذيب اللغة، (٢١٥/٧)، وضرائر الشعر، (ص٤٨)، والخزانة، (٤٥٩/٧).

([٨٣]) الرجز قائله محمد بن ذؤيب العماني، وقيل أبو نخيلة الراجز، ورواية المصنف هنا هي رواية المبرد في الكامل ٥١٣، والعقد ٥/ ٣٦٧، وسمط اللالئ ٨٧٦، ورواية ابن جني في الخصائص "قلامة أو قلما محرفًا" وينظر الخزانة ٤/ ٢٩٢ والخصائص ٢/ ٤٣٠ والموشح ٢٩٧، وشرح التبريزي ٢/ ٣٢٩، وانظر: ضرائر الشعر، (ص١٠٨)، وشرح الكافية الشافية، (١١٨/١).

([٨٤]) ضرائر الشعر، (ص١٠٨)، والخصائص، (٤٣٣/٢).

([٨٥]) الشاهد فيه حذف النون من اللذان واللتان. انظر: شرح المفصل ٢/ ٣٩٤ وشرح التسهيل ١/ ٦٢ والكتاب ١/ ١٨٦ والمقتضب ٤/ ١٤٦ وهمع الهوامع ١/ ١٨٨ وشرح الكافية للرضي ٣/ ١٩ وأمالي ابن الشجري ٣/ ٥٥، والبيت من الكامل، انظر: خزانة الادب، (١٣٩/١١)، و(٢١٠/٨)، و(٢٥/٦).

([٨٦]) الشاهد للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب ٦/ ٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٧، والكتاب ١/ ١٨٧، ولسان العرب (فلج) ، والمؤتلف والمختلف ص ٣٣، والمحتسب ١/ ١٨٥، والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٢، والمقتضب ٤/ ١٤٦، والمنصف ١/ ٦٧، وللأشهب أو لحريث بن مخفض في الدرر ١/ ١٤٨، وبلا نسبة في الأزهية ص ٩٩، وخزانة الأدب ٢/ ٣١٥، والدرر ٥/ ١٣١، ورصف المباني ص ٣٤٢، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٧، وشرح المفصل ٣/ ١٥٥، ومغني اللبيب ١/ ١٩٤.

(٨٧) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٢٤٣/١).

(٨٨) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني (٤٢- ٤٣)، تحقيق: سيدة حامد عبدالعال، وتغريد حسن أحمد عبد العاطي، بإشراف ومراجعة: حسين نصار، دار الكتب الوثائقيَّة، مركز تحقيق التراث، القاهرة، (٢٠١٠م)، والضرائر للألوسي (١١١).

(89) ديوان البحتري (٤٣٥). وهو في هذه القصيدة يمدح أبا نوح عيسى بن إبراهيم كاتب الفتح بن خاقان.(٢٣).

(90) ديوان طرفة بن العبد، (ص١٦).

([٩١]) ديوان لبيد بن ربيعة العامري، (ص٩٠).

([٩٢]) ضرائر الشعر، (ص١٢٨).

(٩٣) الضباع، محمد علي، الإضاءة في بيان أصول القراءة، (٦٦).

(٩٤) من أمثال ابن عبدالحليم في موارد البصائر(٢٤٢)

(٩٥) البيت للنابغة في ديوانه (١٣٨) برواية (منّي) وعليه فلا شاهد فيه، وفي شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥٨/٦) برواية مطابقة لرواية الديوان وعليه فلا ضرورة، وجاء في الكتاب (١٨٦/٤)، وفي ضرائر الشعر (١٣٥).

(٩٦) الكتاب (١٨٦/٤).

(٩٧) البيت في ديوان البحتري: (١/ ٤٣٦).

(98) ديوان البحتري (٤٣٧). وهو في هذه القصيدة يمدح أبا نوح عيسى بن إبراهيم كاتب الفتح بن خاقان.(٢٣).

(99) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٢٢٥ (كشى)؛ وجمهرة اللغة ص ٨٧٩؛ ومجمل اللغة ٤/ ٢٣١؛ ومقاييس اللغة ٥/ ١٨٣؛ وأساس البلاغة (كشي)؛ والمخصص ١٥/ ١٧٨، ١٦/ ١١٢.

(١٠٠) سيبويه، الكتاب(٢٧/١).

(١٠١) البيت لمضرس بن ربعى، وينسب إلى يزيد بن الطّثرية فى كتاب سيبويه: ١/ ٩، ٢/ ٢٩١، وشرح أبياته لابن السيرافى: والخصائص: ٢/ ٢٦٩، والمنصف: ٢/ ٧٣، والموشح: ١٤٦، والإنصاف: ٣١٤، وضرائر الشعر: ١٢٠، واللّسان: (يدى)

([١٠٢]) عبث الوليد (١٢٨-١٢٩).

(١٠٣) العكبري، اللباب(٨٠/١)

(١٠٤) السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان (٧٨/١).

(١٠٥) سيبويه، الكتاب(٢٥/١-٢٦)

(١٠٦) ضرورة الشعر (١٠٤).

(١٠٧) ما يجوز الشاعر (١٤٣).

(١٠٨) ضرائر الشعر (١١٩).

(١٠٩) البيت غير منسوب في الكتاب (١٩٠/٤)، وجاء في ما يجوز للشاعر (٢١- ٤٣- ١٤٣) بمطلع (فَطِرْتُ)، وهو في ضرائر الشعر (١٢٠) لمضرس، وفي اللسان مادة (يدي).

(١١٠) كالسيرافي، وابن عصفور انظر: ضرورة الشعر(١٠٦)، وضرائر الشعر(١٢١-١٢٢)

(١١١) إتحاف فضلاء البشر (٣٦٤)، ويعقوب هو ابن إسحاق بن زيد الحضرميّ البصري، أبو محمد، أحد القراء العشرة. مولده ووفاته بالبصرة (١١٧- ٢٠٥ هـ)،كان إمامها ومقرئها. وهو من بيت علم بالعربيَّة والأدب، له في القراءات رواية مشهورة، وله كتب ينظر: الأعلام (١٩٥/٨).

(١١٢) ضرورة الشعر (١٠٦- ١٠٧).

(١١٣) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر (١٢٠-١٢١).

(١١٤) ضرورة الشعر (١٠٦- ١٠٧).

(١١٥) ديوان البحتري(٢٢٦٢). وهو في هذه القصيدة يمدح الحسن بن وهب، كاتب محمد الزيات، وقد ولي ديوان الرسائل، توفي عام (٢٥٠هـ). ينظر: ديوان البحتري (١٥٨).

(١١٦) البيت لخفاف بن ندبة في ما يجوز للشاعر (١٤٣)، والإنصاف (٥٤٦/٢)، وفي ضرائر الشعر (١٢٠)، وفي اللسان مادة (يدي).

(١١٧) البيت غير منسوب في الكتاب (١٩٠/٤)، وجاء في ما يجوز للشاعر (٢١- ٤٣- ١٤٣) بمطلع (فَطِرْتُ)، وهو في ضرائر الشعر (١٢٠) لمضرس، وفي اللسان مادة (يدي).

(١١٨) عبث الوليد(٥١٢-٥١٣).

(١١٩) انظر: عبث الوليد(٥١٢-٥١٣).

(١٢٠) ديوان البحتري(١٢٦٤). وهو في هذه القصيدة يمدح الحسن بن وهب أيضا.

(١٢١) عبث الوليد(٢٧٦).

(١٢٢) المبرد، المقتضب (٣٣٦/٢).

(١٢٣) سيبويه، الكتاب (٤٩٨/٣).

(١٢٤) المبرد، المقتضب (٣٣٦/٢).

(١٢٥) ابن عصفور، ضرائر الشعر (١٤٤- ١٤٥).

(١٢٦) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (٨٢٣/٢)، أبو حيان، ارتشاف الضرب (١٧٤٦/٢).

(١٢٧) البيت لذي الرمة في ديوانه (١٨٦١/٣) برواية (ألا رب من قلبي له- الله- ناصح)، وفي الكتاب (٤٩٨/٣)، وفي البديع في علم العربيَّة (٢٧٤/٢)، وجاء في ضرائر الشعر (١٤٥)، وتمهيد القواعد (٣١٤٦/٧) برواية (ألا ربّ من تغتشّه لك ناصح) وعليه فلا شاهد فيه.

(١٢٨) ابن هشام، أوضح المسالك (٦٥/٣).

(١٢٩) ابن هشام، شرح التصريح على التوضيح (٦٧١/١). والصواب أن هاتين النبتتين يستخدمان كدواء لكثير من الأمراض، وهما ينبتان في الصحراء.

(١٣٠) للاستزادة، ينظر: أوضح المسالك (٦٥/٣- ٦٦).

(١٣١) البيت للفرزدق في ديوانه (٣٦٢)، برواية (إذا قيل: أيُّ الناس شرٌّ قبيلةً؟ أشارت كليبٌ بالأكفِّ الأصابعُ) وعليه فلا شاهد فيه، وهو في مغني اللبيب (١٣/١)، وفي الخزانة (١١٥/٩) بلفظ (كليبًا) وعليه فلا شاهد فيه.

(١٣٢) ابن مالك، تسهيل الفوائد (٨٣).

(١٣٣) البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (٣٠٧/٢).

(١٣٤) ديوان البحتري (١٠٣٣)، وهو في هذه القصيدة يمدح خمارويه بن أحمد بن طولون.

(١٣٥) عبث الوليد(٢٣٠-٢٣١).

(١٣٦) ابن هشام، أوضح المسالك(٢٢٨/١).

(١٣٧) ديوان امريء القيس، (ص١٣٧)، والبيت من شواهد سيبويه ٢/ ١٤٧ على رفع "يمين الله" بالابتداء وحذف الخبر، وروى: يمين الله مرفوعاً كذلك. فالرفع على الابتداء والخبر محذوف. وأما النصب فعلى أن أصله: أحلف بيمين الله، فلما حذف الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه، ثم حذف فعل القسم وبقي منصوباً، والأوصال: المفاصل. وقيل مجتمع العظام. المفرد مفصل -بكسر الواو وضمها- كل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره، وانظر: معاني القرآن ٢/ ٥٤، والمقتضب ٢/ ٣٢٦، ورواه المبرد: ولو ضربوا رأسي. والخصائص ٢/ ٢٨٤. وشرح السيرافي ٤/ ٢٣٤.

(١٣٨) انظر: ابن هشام، حاشية أوضح المسالك (٢٣/١).

(١٣٩) البيت لخداش بن زهير في لسان العرب ١٠/ ٣٥٤، ٣٥٥ "نطق"؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٦٤؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٦١٩؛ وجمهرة اللغة ص٢٧٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٤؛ والدرر ٢/ ٤٦؛ والمغرب ١/ ٩٤.

(١٤٠) الفيروزآبادي القاموس المحيط (١٣٢٦/١).

(١٤١) ديوان البحتري (١٢٦٣). وهو في هذه القصيدة يمدح الحسن بن وهب أيضا.

(١٤٢) عبث الوليد (٢٧٥).

(١٤٣) شرح التسهيل (٤٢٢/٢).

(١٤٤) ديوان البحتري (١٢٨٩).

(١٤٥) عبث الوليد (٢٨٣).

(١٤٦) ابن مالك، توضيح المقاصد (٦٢٨/٢)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل (١٥٦/٢)، والأشموني، شرح الأشموني (٤٤٥/١)

(١٤٧) سيبويه، الكتاب (٢٧٣/١).

(١٤٨) سيبويه، الكتاب ٣١٨/١

(١٤٩) سيبويه، الكتاب. (٣٢٨/١)

(١٥٠) سيبويه، الكتاب (٢٧٠/١).

(١٥١) ينظر: الصبان، حاشية الصبان (١٣٦/٢).

(١٥٢) الهروي القاري، مرقاة المصابيح في شرح مشكاة المصابيح(٥/ ٢٠٥٨).

(١٥٣) ديوان البحتري (١١٥٨).

(١٥٤) عبث الوليد (٢٤٧-٢٤٨).

(١٥٥) المفصل في صنعة الإعراب (٤٠٩/١).

(١٥٦) سيبويه، الكتاب (٢٥٤/٢).

(١٥٧) ابن مالك، شرح التسهيل (٢٤٥/١).

(١٥٨) ابن يعيش، شرح المفصل (٤١/٥).

(١٥٩) السيوطي، همع الهوامع (١٢٤٩).

(١٦٠) زهير بن أبي سلمى في ديوانه (١٨٢)، وخزانة الأدب (٤٥١/٥)، والكتاب (٥٠٠/٣) وهمع الهوامع (٢٤٩/١).

(١٦١) البيت للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه (٣٦٠)، والكتاب (٣٥٤/٢)، وهمع الهوامع (٢٥٠/١).

١٦٢() انظر: ابن يعيش، شرح المفصل (٤٥/١)

(١٦٣) سيبويه، الكتاب (٢٤٥/٢).

(١٦٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع(٥٠٣/١)

(١٦٥) ينظر: السيوطي، همع الهوامع (٥٠٣/١-٥٠٤-٥٠٥).

(١٦٦) أوضح المسالك (٦٢/٢).

(١٦٧) ديوان البحتري (٩٥٩).

(١٦٨) الخصائص، (١٩٢/٣)، وشرح أبيات سيبويه، (١٨٨/١)، ولسان العرب، (٥٣٨/١١).

(١٦٩) عبث الوليد (٢٠٥).

(١٧٠) أوضح المسالك (١٤٢/٣).

(١٧١) ديوان البحتري(١٨٧٧). وفي هذه القصيدة يمدح البحتري وصيف بن صالح، وهو من أمراء الأتراك (شيخ الموالي)، من مماليك المعتصم، خدم من بعده من الخلفاء حتى عهد المنتصر, ينظر: الصيرفي، ديوان البحتري(١٣٩-٤٦٦).

(١٧٢) عبث الوليد(٤١٧-٤١٨)

(١٧٣) البيت لرجل من بني عامر: الأعلم ١/ ٩٠ – الكامل للمبرد ١/ ١٣٩ – أمالي ابن الشجري ١/ ٦٠. وشرح المفصل ٢/ ٤٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٨؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٨١، ٨/ ٢٠٢، ١٠/ ١٧٤؛ ولسان العرب ١٤/ ١٤٤ (جزي)؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٨؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٠٣؛ والمقتضب ٣/ ١٠٥؛ والمقرب ١/ ١٤٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٣

(١٧٤)ديوان أبي دهبل الجمحي (رواية أبي عمرو الشيباني)، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء في النجف الأشرف، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م، (ص٧١).

(١٧٥) ينظر: سيبويه، الكتاب (٣٨٦/١)، ابن هشام، مغني اللبيب (٦٥٤/١).

(١٧٦) سيبويه، الكتاب (٣٨٦/١).

(١٧٧) شرح التسهيل(٣١٢/٣).

(١٧٨) ابن هشام، شرح التصريح(١١٦/٢).

(١٧٩) حسن، النحو الوافي (٥٣٦/٢).